القسم الثاني

سراييفو
«دار الجهاد والزهرة بين المدن»

مُقَـدِّمَة

ولماذا سراييفو؟

عبر التاريخ الحديث يبدو لنا نوع من التشابه أحياناً، ونوع من الترابط أحياناً بين بلغراد وسراييفو.

لقد كانت الأولى منهما مجرد حصن بينما كانت الأخرى قلعة من قلاع القرون الوسطىٰ في أوربا الوسطىٰ، وذلك حتىٰ الفتح العثماني. وقد حاول العثمـانيون في وقت واحـد تقريباً فتح هذين الموقعين (١٤٤٠ بالنسبة إلى بلغـراد و ١٤٤٨ بالنسبـة إلى سراييفو)، إلا أن محاولتهم فشلت في بلغراد ونجحت في فرهبوسنه Vrhbosna كما كانت تُسمىٰ القلعة التي تحولت لاحقاً إلى مدينة سراييفو، ولم يتمكنوا من فتح بلغراد إلّا في ١٥٢١. وكما أن بلغراد تحـولت إلى قاعـدة لمـواصلة التوسع العثماني في المنطقة كذلك نجد أن سراييفـو تحـولت إلى قاعدة للتوسع العثماني في البوسنة، ولذلك ليس من المصادفة أن يطلق العثمانيون على كل واحدة منها «دار الجهاد».

إلاّ أن التشابه الأهم بين بلغراد وسراييفو يكمن في مجالين آخرين:

أ ـ تُعتبر كل بلغراد وسراييفو نموذجاً للتطور العمراني الفريد الذي حصل في البلقان خلال العصر العثماني. فقد تحولت عشرات الحصون القروسطية المنغلقة إلى مدن واسعة منفتحة على النمط الشرقي، كما نشأت مدن جديدة بالاستناد إلى نُوىٰ (ج نواة) جديدة أقامها العثمانيون. وهكذا، كما شاهدنا سابقاً في بلغـراد، فقـد تطورت فرهبـوسنة من قلعة لتصبح مدينة كبيرة باسم سراييفو

وعاصمة للبوسنة كما أصبحت بلغراد عاصمة لصربيا. وكما في بلغراد كذلك في سراييفو نجد أن هذا التطور السريع لم يستغرق سوى عدة عقود.

ب ـ كان هذا التطور العمراني الفريد تعبيراً عن حضارة جديدة (الحضارة الإسلامية)، ولذلك فإن كلاً من بلغراد وسراييفو تحولت إلى مركز من مراكز هذه الحضارة المتميزة بالملامح العمرانية والتعايش والتسامح والإبداع الجديد في مجال التأليف بلغات جديدة لم تكن معروفة كالعربية والتركية والفارسية.

ومع هذا التشابه، كما قلنا، بين بلغراد وسراييفو لدينا هناك نوع من الترابط أيضاً في المصير. فبعد أن أصبحت عاصمة صربيا، عايشت بلغراد أولاً ما يُسمى الآن «التطهير»، أي «تطهير» المدينة من المسلمين وما يُذكّر بهم من جوامع ومدارس ومنشآت أخرى، وذلك باسم التخلّص من «الأتراك». وعندما أصبحت بلغراد عاصمة يوغسلافيا (١٩١٨) وجد المسلمون في سراييفو أنفسهم في وضع مشابه، إذ تعرضوا لمجازر دموية وحوصروا بالشعارات والمقالات الصحفية التي تطالبهم بالهجرة تحت شعار «الأتراك إلى آسيا»، أو بالعودة إلى «الدين القديم» (المسيحية). ومع أن البوسنويين المسلمين، كما سنرى في الفصول اللاحقة، صمدوا وقاوموا، إلّا أن تلك العقلية التي لا تفهم إلا في «التهجير» و «التطهير» بقيت كامنة وتنتظر الفرصة لانطلاقتها من جديد. وقد وجدت تلك العقلية فرصتها بعد وفاة تيتو (١٩٨٠)، إذ أخذت المشاعر تتعبأ من جديد ضد المسلمين، وبرزت الشعارات الداعية من جديد إلى «التهجير» و «التطهير». وهكذا لم يتورع أحد الزعماء الصربيين الجدد، فويسلاف شيشل Vojslav Siselj زعيم «الحزب الراديكالي الصربي» عن التصريح لمجلة «دير شبيغل» الألمانية المعروفة (عدد ١٩٩١/٨/١٢) أنه يريد طرد المسلمين من البوسنة إلى الأناضول إذا «لم ينصاعوا»، أي إذا رفضوا ضم البوسنة إلى صربيا*. وللأسف أن ما حدث في البوسنة للمسلمين بعد هذا

(*) انظر ترجمة هذه المقابلة في العربية بعنوان «سنقيم جمهورية الصرب الكبرى وسنبيد أية قوة تحاول التدخل» مجلة «الكفاح العربي»، بيروت ١٩٩١/٩/٢، ص٣٢ ـ ٣٣.

التصريح ـ التهديد، الذي بدا مستهجناً في وقته، قد فاق بكثير ما كان يتوقّعه المتشائمون. وبعبارة أخرى وأخيرة، إن ما حدث ويحدث الآن في سراييفو والبوسنة لا يمكن أن يُفهم إلّا بالاستناد إلى ما حدث ويحدث في بلغراد وصربيا.

الفصل الأول
البوسنة حتىٰ الفتح العثماني

تدل المكتشفات الأثرية، وخاصة من عصر الحديد، أن البوسنة كانت تقطنها قبائل بانونية في الشمال وأخرى إليرية في الوسط والجنوب، وهم من أقدم سكان البلقان كما هو معروف. وبواسطة الاليريين دخلت المنطقة مؤثرات يونانية مبكرة، بما في ذلك استعمال الحروف اليونانية وانتشار المعتقدات الدينية اليونانية. وقد برزت بعد ذلك مؤثرات لاتينية ـ رومانية منذ القرن الأول للميلاد، بعد أن تمكنت الدولة الرومانية من إخضاع الاليريين والسيطرة على المنطقة، حيث بقيت البوسنة لعدة قرون جزءاً من ولاية «إيليريا» (إيليريكوم). وقد تعرضت البوسنة خلال العصر الروماني إلى تغيرات كبيرة نتيجة لتغلغل عدة شعوب على شكل موجات كاسحة. فقد تغلغلت فيها أولاً قبائل القوط الجرمانية في نهاية القرن الخامس، ثم قبائل الأوار خلال القرن السادس، وأخيراً قبائل السلاف منذ منتصف القرن السادس وخلال القرن السابع. وقد كانت الموجة السلافية الأخيرة من أكبر الموجات الاستيطانية التي عرفتها أوربا في ذلك الوقت، إذ أنها أدّت إلى انتشار واستيطان السلاف في مناطق واسعة من أوربا الشرقية وأوربا الجنوبية الشرقية.

وهكذا فقد تغير التركيب السكاني للبوسنة إذ أن السلاف منذ ذلك الحين أصبحوا العنصر الغالب بعد أن اختلطوا وامتصوا بقايا السكان الأصليين (الفلاهيين والإليريين) الذين كانوا اعتصموا لفترة من الوقت بالمرتفعات إثر الاكتساح السلافي. وفيما يتعلق بالسلاف أنفسهم يُعتقد أن العشائر الصربية قد

انتشرت حينئذ في شرق البوسنة، بينما امتدت العشائر الكرواتية في شمال غرب البوسنة، مع وجود مناطق متداخلة بين الطرفين. وعلى كل حال لقد ساهم هذا الاندماج في هذا الوسط الجديد، وبالتحديد هذا الامتصاص للعناصر والثقافة الاليرية ـ الرومانية والاحتكاك مع الثقافة البيزنطية واعتناق المسيحية والانفتاح على الثقافة الغربية اللاتينية عبر البحر الأدرياتيكي، في تشكل الثقافة والشخصية التاريخية الجديدة للبوسنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البوسنة سميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر البوسنة Bosna ، الذي يخترق البوسنة من الجنوب إلى الشمال ليصب في نهر السافا Sava . وقد ورد ذكر البوسنة لأول مرة في منتصف القرن العاشر الميلادي في كتاب الامبراطور البيزنطي قسطنطين بورفيروجنيتوس «إدارة الامبراطورية» كمنطقة صغيرة تشمل مدينتين فقط: كاتيرا Katera و ديسنيك Desnek . وفي الواقع لقد كانت البوسنة في ذلك الحين تعني المنطقة الواقعة في المجرىٰ الأعلىٰ والأوسط لنهر البوسنة، إلّا أن حدود البوسنة توسعت مع الزمن لتشمل منطقة أوسع بكثير بعد أن أصبحت دولة مستقلة. وكانت المناطق التي استوطنها سلاف الجنوب* قد شهدت منذ القرن التاسع الميلادي ظهور الدول السلافية الأولى (بلغاريا، كرواتيا، إشكا، صربيا.. إلخ)، التي كانت تتوسع وتنكمش باستمرار. وهكذا فقد كانت البوسنة، على سبيل المثال، في إطار إمارة راشكا خلال حكم الأمير تشاسلاف Caslav ، إلّا أنها استقلت بعد مقتله سنة ٩٦٠م وأصبحت دولة يحكمها حاكم بلقب بان**. وبعد فترة من

(*) تعتبر جبال الكرابات المعروفة نقطة فصل بين السلاف في أوربا الشرقية، ففي شرق هذه الجبال لدينا سلاف الشرق (السلاف الشرقيون «الروس، البيلوروس والأوكرانيون»، وفي غرب هذه الجبال لدينا سلاف الغرب أو السلاف الغربيون «التشيك، والسلوفاك والبولونيون) وفي جنوب هذه الجبال لدينا سلاف الجنوب «الصرب، الكروات، البلغار وغيرهم»).

(**) «البان» تعبير فارسي الأصل بمعنى «الحامية «الراعي»»، وقد جاء مع الكرواتيين إلى =

الغموض نجد أن البوسنة توسعت في عهد البان كولين Kulin ١١٨٠ ـ ١٢٥٤، وازدهرت كثيراً حتىٰ أصبحت دولة منافسة للدول المجاورة كصربيا وكرواتيا. وخلال القرن الرابع عشر ازدهرت البوسنة ثانية في عهد البان ستيبان كوترومانيتش S. Kotromanić (١٣٢٢ ـ ١٣٥٣)، وفي عهد البان تفرتكو كوترومانيتش (١٣٥٣ ـ ١٣٧٧) الذي كان أول حاكم بان للبوسنة يحمل لقب ملك، والذي وصلت البوسنة في عهده إلى ذروة توسعها ونفوذها السياسي.

وبالمقارنة مع الدول المجاورة (كرواتيا، صربيا، بلغاريا، ألبانيا) نجد أن البوسنة ككيان لم ترتبط ولم تشتهر باسم شعب واحد. وقد رأينا سابقاً أن البوسنة انتشرت فيها قبائل صربية ـ كرواتية، وأن هذه اندمجت مع الزمن مع السكان الأصليين (الفلاهيين والاليريين) الذين ذابوا في البوتقة السلافية. ومع هذا نجد أن البوسنة كدولة تطورت بشكل متميز عن الدولتين المجاورتين (صربيا وكرواتيا) منذ القرن الثاني عشر، مما أكسب البوسنة منذ البدَاية شخصية متميزة:

** كان لكبار النبلاء (الأمراء Knezovi) نفوذ كبير في الدولة البوسنوية، إذ أنهم كانوا يملكون كالحاكم ـ البان قصوراً ونبلاء تابعين، ويعقدون الاتفاقيات التجارية، وفي ظروف ضعف السلطة المركزية كانوا يجمعون الضرائب، كما كانوا يحاربون أو يقفون في الحروب على الحياد بغض النظر عن موقف الحاكم ـ البان. وكان أكثر هؤلاء النبلاء نفوذاً يأخذون لقب فويفودا vojvoda ، أو هرسك herceg بمعنىٰ الأمير أو الزعيم.

** كانت النبالة في البوسنة مدنية بشكل رئيسي، لأن «الكنيسة البوسنوية» كانت تختلف عن الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية، كما سنرىٰ، إذ أن تعاليمها لم تسمح بتكون نبالة دينية.

= المنطقة، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بوجود تواصل بين الفرس وبين الكروات في موطنهم الأصلي (شمال آسيا الوسطىٰ).

** كانت «الكنيسة البوسنوية» تعتبر هرطقية بالنسبة إلى الكنيسة الشرقية (الأرثـوذكسية) والغربية (الكاثوليكية) إذ أن جذورها بوغوميلية تعود إلى تلك الحركة الدينية الجماهيرية المعادية للإقطاع التي انطلقت في بلغاريا خلال القرن العاشر، واخترقت مكدونيا وصربيا باتجاه البوسنة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وقد آمنت البوغوميلية حينئذ بوجود عالمين ـ إلهين، واحد يمثل الروح والخير، وآخر يمثل الجسد والشر. ومع أن «الكنيسة البوسنوية» خفّفت موقفها المعادي للإقطاع، بعد أن أصبحت تتمتع بدعم الأمراء الإقطاعيين، إلاّ أنها بقيت تتميز بدعوتها للزهد والبساطة، وتفضيلها لكنائس بسيطة بعيدة عن البهرجة وتحريمها للصور. ويعتقد البعض أن هذا الموقف الخاص بالكنيسة البوغوميلية ـ البوسنوية جعل أتباعها مؤهلين أكثر لتقبل الإسلام بشكل واسع فيما بعد.

** كان حكام البوسنة منذ بداية الدولة البوسنوية في القرن الثالث عشر وحتىٰ ١٣٧٧ يحملون لقب البان، بينما حمل البان تفرتكو لأول مرة في ١٣٧٧ لقب الملك kralj ، وهو اللقب الذي بقي مستعملاً حتى سقوط البوسنة بيد العثمانيين في سنة ١٤٦٣. وقد رأينا سابقاً النفوذ الكبير الذي كان لكبار النبلاء في الدولة البوسنوية، الذي كان يحدّ من أي دور مركزي فعال للبان ـ الملك. ويتضح هذا أكثر إذا عرفنا أن نظام الحكم الملكي في البوسنة لم يكن منحصراً في سلالة الحاكم ـ الملك على غرار صربيا وكرواتيا، بل كان يتنقل داخل الأسرة الكبيرة حسب علاقات القوى وتدخلات النبلاء. وفي الواقع كان هذا الأمر، تنصيب البان ـ الملك الجديد، من صلاحيات مجلس أعلى sabor يضم كبار النبلاء.

** كانت البوسنة تتميز بخلل اجتماعي يتمثل بوجود كثيف للأقنان والعبيد. وفي مقابل هؤلاء لم يكن لدينا إلا وجود محدود جداً لـ «الفلاحين الأحرار». وهكذا كان الأقنان يباعون ويشترون ويوهبون مع الأرض، بينما كان العبيد يباعون وحدهم سواء في البوسنة أو في البلاد المجاورة وخاصة في

راغوصة (دوبروفنيك). ويُعتقد أن هذا الخلل كان وراء الإقبال الواسع على اعتناق الإسلام في البوسنة، لأن اعتناق الإسلام كان يعني فيما يعنيه التحرر من القنانة والعبودية بالنسبة للفلاحين وغيرهم.

وعلى الرغم من أن البوسنة وصلت إلى أوج توسعها وقوتها في عهد الملك تفرتكو الأول (١٣٧٧ ـ ١٣٩١)، حتىٰ أصبحت البوسنة من أقوى الدول في المنطقة، إلّا أن الوضع أخذ يضطرب في نهاية القرن الرابع عشر بعد أن أصبحت البوسنة هدفاً للدولتين المتصارعتين في المنطقة ـ المجر والدولة العثمانية. وهكذا اضطر الملك ستيبان دابيشا S. Dabisa الذي خلّف الملك تفرتكو (١٣٩١ ـ ١٣٩٥) إلى الخضوع للملك المجري جيغموندوم Sigismundom والاعتراف بالتبعية له. إلّا أن الأمير ـ الهرسك هرفويه ف. هرفاتينتش H.V.Harvatinić الذي كان من أقوى النبلاء في البوسنة، حدّ من تأثير المجر في البوسنة حين قام مع أنصاره سنة ١٤٠٤ بخلع الملك اوستايا Ostaja الموالي للمجر، وتنصيب الملك تفرتكو الثاني (١٤٠٤ ـ ١٤٠٩). ونظراً لهذا فقد عمدت المجر إلى إرسال جيشها للسيطرة بشكل مباشر على البوسنة، مما أرغم الأمير ـ الهرسك هرفويه على الاستسلام واعتناق الكاثوليكية. وعلى الرغم من هذا استمر الملك المجري جيغموندوم خلال ١٤١٠ ـ ١٤١٣ بإرسال قواته للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من ممتلكات الأمير ـ الهرسك هرفويه، مما دفع هذا أخيراً إلى الاستنجاد بالعثمانيين. وهكذا تمكن الأمير ـ الهرسك هرفويه مع أنصاره، وبمساعدة العثمانيين، على إلحاق الهزيمة بالجيش المجري في ١٤١٥. وقد تمكن لاحقاً الملك تفرتكو الثاني من إبعاد الملك أوستايا والعودة للعرش (١٤٢١ ـ ١٤٤٣) إلّا أن فترة حكمه كانت هذه المرة تتسم بالتردد والضعف أمام ازدياد الضغوط الخارجية على البوسنة. وهكذا اعتمد من ناحية على مساعدة المجر، ولكنه اضطر مّن ناحية أخرى إلى التنازل للعثمانيين عن بعض المدن ودفع جزية سنوية لهم.

الفصل الثاني

التوسع العثماني في المنطقة وانتشار الإسلام في البوسنة

بعد نجاح العثمانيين في فتح المعاقل البيزنطية المهمة في آسيا الصغرىٰ كـ «بروسه» (١٣٢٦) و «نيقوميديه» (١٣٢٨) أصبحوا يشرفون ويتطلعون إلى البـر الأوربي المقابل، الذي نزلوا فيه أخيراً واتخذوا من حصن زمبي Zimpi (الآن Cini أو Cemenlek) رأس جسر للتوغل في أوربا الجنوبية الشرقية (شبه جزيرة البلقان). وقد ساعدتهم الظروف للتوسع في المنطقة وخاصة بعد أن فتحوا أدرنة سنة ١٣٦٢، وجعلوا منها عاصمة للدولة العثمانية. وهكذا فقد أصبحت الـدولـة العثمـانية دولة بلقانية، بعد أن أصبحت عاصمتها ومعظم أراضيها هناك، وخاصة بعد أن حطمت التحالف الصربي المكدوني علىٰ ضفة نهر ماريتسا Marica سنة ١٣٧١ واستولت علىٰ صوفيا سنة ١٣٨٥. وفي الحقيقة لقد كان الوصول إلى صوفيا يكتسب أهمية خاصة، لأن صوفيا كانت بمثابة المفتاح للتوسع نحو الغرب. وهكذا أخذ العثمانيون من هذا الموقع ـ المفتاح يهددون ألبانيا وصربيا والبوسنة.

وبـالفعـل فقـد وصل العثمانيون بقوة صغيرة إلى البوسنة لأول مرة سنة ١٣٨٦ حيث توغلوا حتى وادي نيرتفا Neretva ، وعادوا بعد سنتين بقوة أكبر إلاّ أنهم هزمـوا في آب ١٣٨٨. وقـد انتعش التـوسـع العثمـاني بعـد فتـح سكوبية Skopje سنة ١٣٩٢، حيث أقام العثمانيون فيها مركزاً لأمارة حدودية. ولكي يفتحـوا «طـريق البـوسنـة» ضم العثمـانيون إلى هذه الأمـارة حصن

زفتشان Zvecan (١٣٩٦). ولكن التوسع العثماني توقف في هذا الاتجاه بعد تقدم تيمورلنك في أراضي الدولة العثمانية، وبعد أسر السلطان بيازيد في معركة أنقرة (١٤٠٢) وما تبع ذلك من صراع على العرش العثماني.

إلاّ أن التوسع العثماني عاد بزخم في اتجاه البوسنة بعد تولي السلطان محمد الأول لمقاليد الأمور، وخاصة بسبب الوضع الداخلي هناك. وهكذا، كما رأينا سابقاً، حين شعر الأمير ـ الهرسك هرفويه بالخطر من جانب الملك المجري لم يجد من يدعمه أو ينقذه سوى إسحق بك أمير لواء سكوبيه، الذي لبىٰ دعوته وتوغل مع جيشه في البوسنة خلال صيف ١٤١٤ مما دفع ملك البوسنة أوستايا إلى القبول بدفع جزية سنوية للدولة العثمانية. وهكذا دخلت العلاقة بين البوسنة والدولة العثمانية في تبعية معينة منذ ذلك الحين، حيث إن الصراع الداخلي بين الأمراء الإقطاعيين كان يستدعي من حين إلى آخر تدخل العثمانيين. وقد دخلت العلاقة مع الدولة العثمانية في إطار جديد حين تولى الملك ستيبان توماش S. Tomas عرش البوسنة (١٤٤٣ ـ ١٤٦١). فقد وثق هذا الملك علاقته مع ملك المجر واصطدم مع العثمانيين في أكثر من موقعة. ومن ناحية أخرى حاول الملك ستيبان توطيد علاقته مع البابا على أمل أن يحصل على بعض الدعم باسم الوقوف في وجه «المسلمين» (العثمانيين). إلاّ أن موقف البابا اتسم حينئذ بالتشدد، إذ أنه طالب الملك ستيبان بملاحقة «الهراطقة» (أتباع الكنيسة البوسنوية) دون رحمة في أرجاء البوسنة، وحتى أنه لم يعترف به ملكاً على البوسنة إلاّ بعد أن أعلن اعتناقه للكاثوليكية سنة ١٤٤٥. ومع ذلك بقي البابا يشكّك في كاثوليكية الملك ستيبان، ويطالبه باستمرار باستئصال «الهراطقة» من البوسنة بـ «حد السيف». وقد أخذ الملك ستيبان علىٰ نفسه تعهداً جديداً بملاحقة «الهراطقة» في البوسنة سنة ١٤٤٩، وبدأ بالفعل سنة ١٤٥٠ حملة واسعة لملاحقة «الهراطقة»، مما أدىٰ إلى موجة من الاضطهاد ولجوء الكثيرين إلى العثمانيين هرباً من الاضطهاد الديني الجديد.

ومع هذا التصدع في الداخل توغل العثمانيون في ١٤٤٨ واستولوا على جيب فرهبوسنة، الذي كان يشمل حصن هوديجد Hodidjed والذي كان يمثل أهمية خاصة بالنسبة لمواصلة ضغطهم على صربيا، حيث أقاموا فيه إدارة عثمانية دائمة منذ ١٤٥١. وهكذا أصبح للعثمانيين وجود دائم في البوسنة منذ ذلك الحين. وقد تطور الوضع أكثر بعد ١٤٥٣، حين تمكن العثمانيون من فتح القسطنطينية. فقد تفرغ العثمانيون منذ ذلك الحين، بعد أن أنهوا الدولة البيزنطية العتيدة، للضغط على صربيا خلال ١٤٥٤ ـ ١٤٥٦، وهذا كان يعني بدوره ازدياد الضغط على البوسنة. ومما زاد في هذا الضغط العثماني انشغال المجر بمشاكلها الداخلية وعدم تمخض وعود البابا عن أي دعم جدي، ولذلك وجد الملك ستيبان نفسه وحيداً في مواجهة الضغط العثماني، واضطر أخيراً إلى دفع جزية سنوية كبيرة للدولة العثمانية في ١٤٥٨.

ولكن بعد سقوط صربيا بيد العثمانيين سنة ١٤٥٩، أصبح سقوط البوسنة مسألة وقت فقط. وقد حاول الملك الأخير للبوسنة ستيبان توماشيفتش S. Tomasević (١٤٦١ ـ ١٤٦٣) أن يربط مصير البوسنة بروما والبندقية، ولكن دون جدوى. فقد اكتفى البابا حينئذ بإرسال تاج لتتويج الملك ستيبان في تشرين الثاني ١٤٦١. وهكذا اضطر الملك في ١٤٦٢ إلى التفاوض مع ملك المجر ماتيه كورفين M. Korvin وإلى الاعتراف أخيراً بسلطته العليا. وفي هذه الحالة، وبعد أن رأى أنه أمّن دعماً قوياً للبوسنة، استنكف الملك ستيبان عن دفع الجزية للعثمانيين. وقد ردّ العثمانيون على ذلك في ربيع ١٤٦٣ بإرسال جيشهم إلى داخل البوسنة دون أن تظهر روما أو بودا أي استعداد للتدخل. وفي أيار ١٤٦٣ تولى السلطان محمد الفاتح بنفسه قيادة الجيش العثماني، حيث تمكن بسهولة من الاستيلاء على آخر الحصون بما في ذلك العاصمة يايسه Jajce والإمساك بالملك ستيبان وكبار النبلاء. أما الهرسك، التي تمتد جنوب غرب البوسنة فقد استسلمت بالتدريج للفتح العثماني خلال ١٤٦٥ ـ ١٤٨٢.

ومع الفتح العثماني للبوسنة لدينا حدث مهم يتمثل في انتشار الإسلام بشكـل غير مألوف، سواء من حيث الامتداد الأفقي أو من حيث الانغراس العامودي. وفي الواقع لم تكن البوسنة المنطقة الوحيدة التي فتحها العثمانيون في البلقـان، بل كانوا قد فتحوا قبل ذلك مكدونيا وصربيا واليونان وبلغاريا وألبانيا. ولكن الإسلام لم ينتشر في هذه المناطق كما انتشر في البوسنة. وعلى الرغم من مرور عدة قرون على هذا الحدث، وانشغال عدد كبير من الباحثين في هذا الموضوع، إلّا أنه لا تزال لدينا قضايا مفتوحة تتعلق بانتشار الإسلام في البوسنة (كيفية هذا الانتشار، والعوامل المساعدة له، ومدى انتشاره لدى الأرثـوذكس، دور الكنيسة البوسنوية.. إلخ). ولكن، على كل حال، لدينا تسليم بأمرين أساسيين ومهمين:

أ ـ الانتشار السريع للإسلام سواء في الريف أو في المدن، حتى إنه بعد نصف قرن فقط أصبح الإسلام يشمل أغلبية السكان في البوسنة.

ب ـ الإسلام لم ينتشر بالعنف في البوسنة، وهذا تؤكده المصادر المحلية المسيحية قبل غيرها.

وفي الحقيقة أن الإسلام لم يقتصر في انتشاره على البوسنة فقط، بل انتشر لاحقاً في ألبانيا المجاورة، ولكن مع الفارق بين الحالتين. ففي البوسنة انتشـر الإسلام في صفوف الصربيين والكرواتيين ليشمل معظم السكان في البوسنة، بينما انتشر الإسلام في ألبانيا في وسط الألبانيين ليشمل أغلبيتهم وليصبحوا الشعب الوحيد في أوربا الذي اعتنق الإسلام بغالبيته. إلّا أن الفارق الأساسي بين الإسلام البوسنوي والإسلام الألباني يكمن في نقطتين مهمتين:

أ ـ الإسلام انتشر بسرعة كبيرة في البوسنة خلال نصف قرن من الزمن، بينما انتشر ببطء في ألبانيا إلى حد أنه لم يشمل غالبية السكان إلّا بعد قرنين من الزمن (ق ١٥ ـ ١٧).

ب ـ تميز الإسلام البوسنوي بطابعه الأصولي أو السني، بينما نجد في

الإسلام الألباني ميول صوفية ـ شيعية نظراً للدور الذي قام به دراويش الطرق الصوفية المختلفة في نشر الإسلام هناك.

ومع هذا لا يخلو الأمر من استثناء. فقد ظهرت في البوسنة طريقة صوفية دعيت الحمزوية، نسبة إلى مؤسسها الشيخ حمزة بالي البوسنوي، وقد اعتبرت وقتها مخالفة للإسلام الأصولي أو السني حتى أن مؤسسها حُمل إلى استنبول وأعدم هناك في ١٥٧٣ باعتباره «زنديقاً» و «ملحداً». وقد بدأ الشيخ دعوته في بودا(بست) ثم انتشرت تعاليمه في البلقان والأناضول، ووصلت حتى مصر، حيث استمرت حوالي قرنين من الزمن. وفي الحقيقة ليس من السهولة استعراض تعاليم الحمزوية، التي وصفت أنها «زندقة» و «إلحاد»، نظراً للملاحقة العنيفة التي تعرضت لها، وقلة النصوص التي وصلت إلينا. ولكن يعتقد أن الحمزوية ساوت بين الأنبياء بالاستناد إلى آية ﴿**لا نفرق بين أحد من رسله**﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي أنها لم تقر بأفضلية النبي محمد ﷺ، كما أنها كانت تميل إلى وحدة الوجود.. إلخ.

وعلى كل حال لقد كان انتشار الإسلام في البوسنة حدثاً مهماً يمثل انعطافاً كبيراً في تاريخ البوسنة والبوسنويين نظراً للتغيرات الكبيرة التي أدى إليها. وفي هذا الإطار نود أن نتوقف عند نتيجتين مهمتين بالنسبة لمستقبل البوسنة:

١ ـ تشكل شعب جديد:

رأينا في السابق كيف أن الإسلام انتشر في البوسنة بشكل واسع على نحو غير مألوف، حتى أنه أصبح يشمل معظم السكان في البوسنة بعد حوالي قرن من الزمن (نهاية القرن السادس عشر). ونظراً لخصوصية الإسلام كدين يهتم بكل صغيرة وكبيرة في حياة الأفراد، فقد أخذ المسلمون في البوسنة يتميزون بالتدريج عن السلاف المجاورين: وهكذا فقد أخذ هؤلاء البوسنويون المسلمون، الذين كانوا يتشكلون أساساً من الصربيين والكرواتيين وبقايا

السكان الأصليين، يتميزون عن الصربيين والكرواتيين المجاورين سواء في الطعام واللباس والعادات والتقاليد الجديدة، التي كانت تنبع من الإسلام أو تنسجم معه، أو حتى في اللغة التي دخلتها مفردات عربية وتركية كثيرة. وبالإضافة إلى هذا فقد تميز البوسنويون المسلمون عن جيرانهم الصربيين والكرواتيين، الذين بقوا على مسيحيتهم في نقطة مهمة، ألا وهي النظرة إلى الدولة العثمانية. فقد بقي الصربيون والكرواتيون الذين ظلوا متمسكين بمسيحيتهم ومرتبطين بالكنيسة كمؤسسة دينية ـ سياسية، ينظرون نظرة عدائية إلى الدولة العثمانية، ويتأملون المساعدة من الدول المسيحية المجاورة (النمسا وروسيا) للتخلص من الحكم العثماني. أما البوسنويون المسلمون فقد أصبحوا يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم بالاستناد إلى تصور الإسلام للعالم الذي يقسمه إلى قسمين أو دارين: دار الإسلام، ودار الكفار. ولذلك، فقد كان البوسنويون المسلمون، في هذه الحالة وبالمقارنة مع جيرانهم الصربيين والكرواتيين، على استعداد للدفاع بالسلاح عن هذه الدولة التي تخصّهم كما تخصّ بقية المسلمين.

وفي الواقع أن الإسلام هنا قام بما قامت به المسيحية في القرون السابقة بين الصربيين والكرواتيين. فقد أصبحت الأرثوذكسية في صربيا بوتقة لصهر كل أرثوذكسي في البلاد، سواء كان صربياً أو بلغارياً أو ألبانياً، وذلك حسب امتداد حدود الدولة، فيما سيكوّن لاحقاً «الشعب الصربي». وفي كرواتيا أيضاً، أصبحت الكاثوليكية بوتقة لصهر كل ما هو كاثوليكي في كرواتيا، بغض النظر عن أصله الإثني في «الشعب الكرواتي». ونظراً لهذا الدور الخاص للدين، فقد أصبح تعبير «أرثوذكسي» يرادف تعبير «صربي»، وكذلك الأمر مع «كرواتي» و «كاثوليكي». وعلى نحو مشابه في البوسنة تشكل شعب جديد هناك، من أصول مختلفة، نتيجة لانتشار الإسلام.

ولذلك، كما سنرى لاحقاً، بقي البوسنويون يتشبّثون بهذه الخصوصية، أي أنهم شعب متميز، حتى انتزعوا أخيراً الاعتراف بهم على هذا الأساس.

٢ ـ بروز حضارة جديدة:

على نحو مشابه لما حدث في شمال أفريقيا مع الفتح العربي الإسلامي نجد في البوسنة أيضاً الظاهرة التي تتمثل في المسار المترابط والمتوازي بين انتشار الإسلام، أو الأسلمة Islamization كما يُقال هنا، وانتشار العمران Urbanization الجديد المنسجم معه، الذي غيّر مظهر البوسنة. وهكذا بعد أن كانت البوسنة تمثل النمط الإقطاعي الأوربي الوسيط (حصون أو مدن منغلقة وأمارات إقطاعية، واقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتي، ومستوى محدود من التبادل النقدي، نجد أنها بعد اندراجها في دولة عالمية (الدولة العثمانية) وانتشار الإسلام فيها تتغير ملامحها بسرعة. فقد أخذت تبرز وتنمو فيها المدن بشكل سريع وعلى نمط منفتح، كمراكز إدارية وتجارية وثقافية تمثل التغيرات الجديدة التي حصلت. ويكفي القول هنا أن معظم المدن التي نراها الآن في البوسنة إنما تعود إلى مطلع العصر العثماني. وفي الواقع أن هذه المدن الجديدة التي برزت في البوسنة بملامح شرقية إسلامية متميزة تعود إلى نمطين:

أ ـ مدن نمت وتوسعت بملامح جديدة شرقية إسلامية في جوار الحصون ـ المدن المنغلقة التي وجدت في العصر الوسيط كسراييفو وترافنيك وياتيسه وغيرها.

ب ـ مدن جديدة توسعت بالاستناد إلى نواة إسلامية (تكية، أو جامع) وذلك بفضل الوقف الذي لعب دوراً كبيراً في انتشار الإسلام والعمران. ويكفي أن تعرف هنا أنه لدينا أربعة مدن تحمل اسم وقف في البوسنة: اسكندر وقف Skender Vakuf ، غورني وقف Gornji Vakuf ، دونيي وقف Donje Vakuf ، وكولين وقف Kulen Vakuf .

وحتىٰ في الحالة الأولى، كان التطور يبدأ بنواة جديدة (جامع، مدرسة، حمام، سوق) تنشأ حولها محلة جديدة، ثم تتبعها نواة ـ محلة ثانية وثالثة إلى

أن يطغىٰ الطابع الجديد (الشرقي الإسلامي) على الأصل القروسطي.

وفي هذه المدن الجديدة التي غطت البوسنة، تمثلت الحضارة الجديدة (الشرقية الإسلامية) في المجال المادي والروحي ببيوتها وشوارعها وجوامعها ومدارسها ومكتباتها وحماماتها ومقاهيها وتكاياها وخاناتها.. إلخ. وقد برز في هذه المدن، وخاصة في سراييفو وترافنيك وموستار وغيرها عدد كبير من الشعراء والكتاب والفقهاء البوسنويين، الذين أبدعوا في مجالات مختلفة، حتى عمّت شهرتهم أرجاء الدولة العثمانية. وهكذا نجد من هؤلاء من وصل إلى أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية (شيخ الإسلام)، كما نجد بينهم الكثيرين الذين اشتهروا في البلاد العربية التي عملوا فيها أو استوطنوها (الحجاز، مصر والشام وغيرها). ويكفي هنا أن نلقي نظرة على كتاب الخانجي المعروف «الجوهر الأسنىٰ في تراجم علماء وشعراء بوسنه» الذي صدر في القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ/١٩٣٠، لنرىٰ مدىٰ مشاركة علماء البوسنة في الثقافة الإسلامية.

الفصل الثالث

سراييفو
«الزهرة بين المدن»

كانت الناحية المحيطة بسراييفو الحالية تُعرف باسم فرهبوسنة Vrhbosna ، وقد وردت بهذا الاسم لأول مرة في وثيقة تعود إلى سنة ١٢٤٤. وقد بنيت فيما بعد في هذه الناحية، وبالتحديد في الموقع الذي تقوم فيه سراييفو الآن، قلعة عرفت بهذا الاسم أيضاً، أي فرهبوسنه. وقد ورد اسم هذه القلعة بهذا الشكل في وثيقة تعود إلى سنة ١٣٧٩. ويبدو أنه في جوار هذه القلعة نشأ لدينا في النصف الأول للقرن الخامس عشر ما يُعرف في أوربا الوسطىٰ بـ «الفاروش» أي «الضاحية السكنية»، كما أنه كان لدينا في جوار هذه القلعة قرية باسم «برودجه». وفي هذه الوضعية البسيطة أنشأ العثمانيون واحدة من أكبر المدن في المنطقة، تلك التي عرفت لاحقاً باسم سراييفو.

وكنا قد رأينا سابقاً أن العثمانيين سيطروا على هذا الجيب (فرهبوسنة) في وقت مبكر، حوالي سنة ١٤٤٨ ـ ١٤٥١. وإلى هذا الوقت في الواقع، أي حوالي منتصف القرن الخامس عشر، يعود تأسيس هذه المدينة الجديدة الذي يرتبط بأول والٍ للبوسنة عيسىٰ بك، الذي يدعىٰ لذلك «مؤسس سراييفو». وفي الحقيقة لقد كان عيسىٰ بك قد بنىٰ في سنة ١٤٥٧ بأمر من السلطان محمد الفاتح جامعاً باسم «جامع السلطان» في القلعة المذكورة. ولكن دوره اللاحق، الذي استحق لأجله لقب «مؤسس سراييفو»، بدأ في سنة ١٤٦٢ حين أقام وقفه في ذلك الحين.

وفي الواقع لقد كان هذا الوقف الذي يمثل النواة الأولى الحقيقية للمدينة الجديدة، يؤشّر للدور الذي سيقوم به الوقف في تأسس وتطور هذه المدينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوقف لم يقم بهذا الدور في سراييفو فقط، أو في بلغراد كما رأينا، بل في كثير من المدن التي نعرفها الآن في البلقان، وهو ما يمثل أحد الجوانب الأصيلة في الحضارة الجديدة (الإسلامية) التي برزت في المنطقة. والوقف، كما هو معروف، يهدف إلى إقامة منشآت تخدم الآخرين في مجالات عديدة (جوامع، مدارس، مكتبات، مستشفيات، استراحات للمسافرين، مطاعم لتقديم الوجبات المجانية، سبلان للماء.. إلخ). ونظراً لأن الواقف يحرص على تأبيد وقفه، أي يستمر بعد وفاته إلى «أن تقوم الساعة»، فهو في هذه الحالة يحرص على إقامة منشآت أخرى (حمامات، حانات، دكاكين، مطاحن.. إلخ» توفّر دخلاً دائماً من تأجيرها وتغطي بذلك نفقات المنشآت الأولى التي تستهلك النفقات بشكل دائم. وهكذا فقد كان كل وقف، كما سنرى، يعني بناء مجموعة من المنشآت المختلفة ذات الطابع الديني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. ومن ناحية أخرى فقد كان أصحاب الأوقاف في معظمهم من تلك المناطق التي يبنون فيها أوقافهم، وبالتالي فقد كانوا بهذا يساهمون في تطوير مناطقهم.

إن هذا الدور المتميز للوقف في نشوء وتطور المدن بشكل عام، وفي نموذج سراييفو بشكل خاص، يبدو في الوقف الأول الذي أقامه عيسى بك المذكور في ١٤٦٢. وفي الواقع لقد كانت نواة هذا الوقف «زاوية» التي كان يُقصد منها هنا الاستراحة التي تقدم المبيت والطعام المجاني لمن يقصدها، وهي من المنشآت الجديدة التي دخلت المنطقة وأعطت منذ البداية انطباعاً جيداً عن الحضارة الجديدة (الإسلامية) التي تمثلها. وتقدم لنا وقفية عيسى بك، التي تدور حول هذا الوقف، معطيات مهمة حول هذه «الزاوية» وحول التطور العمراني الجديد لسراييفو. فهذه «الزاوية» كانت تتألف من ثلاث غرف واصطبل وفناء، وكانت تستقبل الفقراء وأبناء السبيل، وتقدم لكل من يقصدها

المبيت ووجبتين مجانتين في اليوم. ولكي لا تتحول هذه «الزاوية» عن هدفها، تذكر الوقفية أنه كان يحق للنازلين فيها أن يبقوا ثلاثة أيام فقط. ولتغطية نفقات هذه «الزاوية» عمد الواقف إلى بناء عدة منشآت أخرىٰ (عدة طواحين، حمام، خان، دكاكين) بالإضافة إلى جسر على نهر ملياتسكا Maljacka الذي كان يشطر السهل هناك. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه «الزاوية» كانت في حالات كثيرة، ومن ذلك هذه الحالة، تؤدي إلى تشجيع الناس على القدوم من المناطق المجاورة والاستقرار في هذا المركز الجديد مما كان يؤدي مع الزمن إلى تشكل تجمع سكني.

وعلى كل حال تعتبر هذه الوقفية مصدراً مهماً للتعرف علىٰ فرهبوسنه كما كانت حتىٰ الفتح العثماني، ثم على النواة العمرانية الجديدة، التي أخذت تبرز وتتطور منذ ذلك الحين. فالوقفية تذكر أن عيسى بك أقامَ هذه «الزاوية» في قرية برودجه من عمل «سراي اواسي». وهكذا نجد في هذه الوقفية لأول مرة هذا الاسم الجديد «سراي اواسي» الذي يُختصر أيحاناً إلى «سراي» فقط. وفي الواقع لقد بني في هذا السهل خلال السنوات الأولى للعصر العثماني بلاط أو «سراي» الذي بقي في موقعه جنوب شرق جامع الحاج سليمان آلان حتى ١٨٥٣، ثم تشكل من هذين العنصرين (سراي + اوا التي تعني السهل) هذا التركيب الجديد «سراي اواسي»، أي السهل المحيط بالسراي. وفي الحقيقة أن كلمة «اوا» ova كان قد استعملها الأتراك العثمانيون لتركيب أسماء جغرافية عديدة كـ «آق اوا» Akova (السهل الأبيض) و «آرتق اوا» (Artikova) و «باسان اوا» (Pasanova) وغيرها.

وبالإضافة إلى «سراي اواسي»، الذي يذكر في هذه الوثيقة لأول مرة، نجد أن الوقفية تطلق عليها عدة أسماء أخرىٰ كـ «سراي بوسنه» و «دار الجهاد» و «دار المجاهدين». وهكذا يمكن القول أن هذا الاسم الجديد، الذي يعبر عن هذا المركز العمراني الجديد، أخذ يشتهر منذ ذلك الحين في المنطقة بأشكال مختلفة كـ «سرايو» Srajo و «سراغليو» Saraglio ، بينما نجد أن الاسم

الحالي «سراييفو» Sarajevo يرد لأول مرة في رسالة لوالي البوسنة فيروز بك تعود إلى ٧ آذار ١٥٠٧.

وبعد مضي ١٥ سنة فقط نجد أن النواة العمرانية الجديدة قد تحولت إلى «قصبة» أو بلدة نتيجة لوقف آخر أقيم بها، ألا وهو وقف الوالي الجديد للبوسنة إياس بك الذي يعود إلى سنة ١٤٧٧. وقد بنىٰ إياس بك أيضاً حماماً آخراً في البلدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وقفية إياس بك تتحدث الآن عن «قصبة»، وتسميها حيناً «سراي» وحيناً آخراً «سراي بوسنة». وفيما يتعلق بالمدرسة الأولى في سراييفو (التي تسميها الوقفية «معلم خانه» حيناً و «مكتباً» حيناً آخراً) تعطينا الوقفية بعض المعطيات. وهكذا فقد خصّص الواقف حينئذ ٥ أقجات في اليوم لمعلم المدرسة، أي ما يوازي الراتب الذي كان يأخذه إمام المسجد المذكور.

وفي مطلع القرن السادس عشر (١٥٠٩) نجد أن سراييفو اغتنت ببعض المنشآت الجديدة التي بناها والي البوسنة حينئذ فيروز بك. فقد بنىٰ هذا الوالي مدرسة وحماماً آخراً في البلدة بالإضافة إلى قناة لجلب المياه العذبة.

وبعد حوالي ربع قرن شهدت سراييفو، كما أصبحت تُعرف الآن، تطوراً عمرانياً جديداً مع الوقف الذي أقامه مصلح الدين تشكركتشيا Mluslihudin Cekrečija * في سنة ١٥٢٦. فقد أقام مصلح الدين حينئذ جامعه الذي لا يزال قائماً، وبنىٰ لأجل تغطية نفقات الجامع حوالي سبعين دكاناً في مختلف أرجاء البلدة، مما ساهم دون شك في تنشيط الحركة التجارية في البلدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وقفية مصلح الدين تكشف عن وجود سوقين على الأقل في البلدة، مما يعني أن البلدة أصبحت تستقطب نشاطاً اقتصادياً وتجارياً

(*) كان الاسم الحقيقي له الحاج مصطفىٰ بن إسحق، وعرف باسم مصلح الدين تشكركتشيا نظراً لأنه كان يعمل في صنع وإصلاح الروافع. ويبدو من وقفه أنه كان من الحرفيين الأغنياء في المدينة.

ملحـوظـاً. وهكـذا تذكر الوقفية أن مصلح الدين بنىٰ ٨ دكاكين في «سوق السيوف» (أحـد أسواق سراييفو)، و ٥ دكاكين أخرى في «سوق سراييفو»، (أحد أسواق القصبة المحروسة).

ولم تمض سوى ٥ ـ ٧ سنوات أخرى حتىٰ شهدت سراييفو تطوراً عمرانياً آخراً جعلها تنتقل من قصبة إلى مدينة، وذلك بفضل وقف الوالي المعروف للبوسنة غازي خسرو بك. فقد بنىٰ أولاً (١٥٣١) جامعه المعروف إلى الآن في سراييفو (جامع غازي خسرو بك)، وبنىٰ في جواره مدرسة أولية (مكتب) و «عمارة» لتقديم الوجبات المجانية. ولأجل تغطية نفقات الجامع والمدرسة والعمارة بنىٰ غازي خسرو بك سوقاً يتألف من ستين دكاناً متصلة ببعضها في جوار خان عيسىٰ بك. وكما هو الأمر مع «زاوية» عيسىٰ بك نجد أن وقفية غازي خسرو بك توضح أن هذه «العمارة» مفتوحة للجميع، للعلماء والشيوخ والأعيان والفقراء والمساكين والغرباء وأبناء السبيل، وتقدم وجبتين في النهار (صحن شوربة مع قطعة لحم ورغيف خبز يبلغ وزنه ثلث كغ). وقد كانت هذه «العمارة»، كما تذكر الوقفية، تتألف من أربع غرف وقاعة واصطبل ومطبخ وفرن ومخزن للمؤونة.

إلّا أن اسم غازي خسرو بك يرتبط بالنسبة إلى سراييقو باسم منشأتين مهمتين كان لهما دورهما في سمعة سراييفو، ولا تزالان إلى اليوم تحملان اسمه: مدرسة غازي خسرو بك، ومكتبة غازي خسرو بك. وتفيدنا الوقفية الخاصة بهما، والتي تعود إلى سنة ١٥٣٧، في التعرف على بعض الأمور المثيرة. وهكـذا توضح الوقفية، على سبيل المثال، المواد التي كان يرغب الـواقف بتـدريسها للطلاب (تفسير القرآن، تفسير الحديث، أصول الفقه، البلاغة.. إلخ) والشروط التي يجب أن تتوفر في المدرس (أن يكون عالماً، فاضلاً، كاملاً، حصيفاً).

ومن المثير أن أول من تولى التدريس في هذه المدرسة كان شخصاً عربياً

عرف هنا باسم عرب خوجا Arap Hodža . وبالإضافة إلى المدرس كان لدينا أيضاً «المعيد» الذي كان يساعد المدرس في عمله. ومن ناحية أخرى نجد أن الواقف حرص حينئذ على تأمين أفضل الشروط لإغراء الطلاب بالإقبال على هذه المدرسة. فقد كان في جوار المدرسة قسم داخلي يمكن فيه الإقامة لمن يرغب من الطلاب، الذين يأتون من خارج المدينة، وكان يقدم للطلاب وجبتان مجانيتان من «العمارة» المجاورة، كما كان يُعطى لهم مصروف يومي قدره أقجتان. وقد أوصى الواقف حينئذ بشراء كتب للمدرسة لكي يقرأها من يريد وينسخ منها ما يريد، وهي نواة ما يعرف اليوم بمكتبة غازي خسرو بك، التي تعتبر من أغنى المكتبات في أوربا بالمخطوطات الشرقية*.

وفي الواقع لقد تعزّزت أهمية سراييفو في ذلك الحين لكونها مركزاً للسنجق الذي يحمل اسم البوسنة (سنجق البوسنة). وهذا الارتباط بين سراييفو والبوسنة، بالمعنى الواسع للكلمة، سيتعزز حين تصبح سراييفو عاصمة لإيالة أو باشوية البوسنة، التي كانت من أكبر الإيالات العثمانية في البلقان (انظر الخريطة). وفي ذلك الحين، حوالي منتصف القرن السادس عشر، يمكن القول أن سراييفو قطعت بسرعة مرحلة التحول من قصبة إلى مدينة، وأصبحت الآن من المدن المعروفة في البلقان. ونظراً لما كان يمثله بناء كل جامع جديد في سراييفو من تطور عمران، إذ أنه في معظم الحالات يكون نواة لمحلة جديدة، يكفي أن تعرف أنه في ذلك الوقت أصبح لدينا في سراييفو خمسة عشر جامعاً، بالإضافة إلى عدد أكبر من المساجد الصغيرة.

(*) من المثير أنه لا يزال يوجد من نواة المكتبة الأولى مخطوطة «الغنية في الفتاوى» لمحمود بن أحمد القرنوي (توفي ٧٧٠ هـ/١٣٦٨ م) التي أثبت عليها أنها وقف غازي خسرو بك لمدرسته التي أنشأها حينئذ.

للمزيد حول هذه المكتبة وما تتضمنه من مخطوطات انظر:

- عصام محمد الشنطي، المخطوطات العربية في يوغسلافيا، الكويت ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م.

وبـالإضـافة إلى هذه الجوامع اشتهرت سراييفو بأسواقها المكشوفة والمغطاة (البزستان) وحماماتها وخاناتها وحدائقها أيضاً. ففي ١٥٥٠، مرّ بسراييفو سفير البندقية لدى الباب العالي زين، الذي كتب يقول: إن حدائق سراييفو لا تقل جمالاً عن حدائق بادوفا المعروفة. ولأجل هذا فقد استحقت سراييفو الاسم الذي أطلق عليها حينئذ «الزهرة بين المدن».

وبعـد قرن من الـزمن، أي حوالي منتصف القرن السابع عشر، كانت سراييفو قد وصلت إلى أوج ازدهارها وتطورها العمراني. وقد صادفت رحلة أوليا شلبي للمنطقة، بما فيها سراييفو، في تلك الفترة (سنة ١٦٦٠). ولذلك فقد ترك لنـا معـطيات مهمة حول ما بلغته سراييفو من ازدهار وتطور حتى ذلك الحين. فقد ذكر شلبي أن عدد الجوامع والمساجد في سراييفو وصل حينئذ إلى حوالي مئة وسبعين، منها سبعة وسبعون تقام فيها صلاة الجمعة، وهذا مؤشر مهم لتصور حجم ومظهر المدينة في ذلك الوقت*. وكما هو الأمر هنا، فيمـا يتعلق بتقـارب أو تطابق عدد الجوامع مع عدد الكتاتيب أو المدارس الأولية، يذكر شلبي أنه في سراييفو كان يوجد ١٨٠ كتّاباً أو مكتباً لتعليم القرآن الكريم. وبالإضافة إلى هذا يتحدث شلبي عن وجود عدة مدارس، يخصّ بالذكر منها مدرسة غازي خسرو بك، وعن حلقات أو مدارس متخصّصة (٨ دور للقرآن و ١٠ دور للحديث). ومن ناحية أخرى يذكر شلبي أن عدد التكايا في المدينة وصل إلى ٤٧ تكية؛ إلّا أنه لا يذكر منها سوى خمس تكايا فقط تكشف عن وجود عدة طرق (المولوية، القادرية، الخلوتية.. إلخ). أما فيما يتعلق بالسكان فيذكر شلبي أن عدد محلات المدينة بلغ حينئذ ٤٠٠ محلة، إلّا أن هذا الرقم قد يكون قد تعرض إلى التحريف إذ أن الأقرب إلى الصحة ١٠٤. ومن هذه المحلات كان للمسيحيين عشر محلات، ولليهود محلتان، وهو ما تؤكده المصادر التاريخية اللاحقة.

(*) لدينا خلاف بين المحققين الذين نشروا رحلة شلبي حول الرقم الذي ذكره عن جوامع ومساجد سراييقو. فشلبي يذكر أولاً أنه في سراييقو ١٧٧ جامعاً منها ٧٧ تقام فيها صلاة =

إلاّ أن سراييفو لم تتمتع طويلاً بما وصلت إليه، إذ أنها سرعان ما تعرضت إلى أكبر كارثة في تاريخها. فبعد فشل حصار فيينا الأخير ١٦٨٩، كما رأينا في القسم الأول، تحولت الدولة العثمانية من الهجوم إلى الدفاع عن أراضيها أمام النمسا. وبعد هزيمة العثمانيين الكبيرة في سنتا Senta (١١ أيلول ١٦٩٧) التي قُتل فيها الصدر الأعظم الماس محمد باشا وعدد كبير من القواد العسكريين، قرّر القائد النمساوي اوجين سافويسكي E.Savojski التوغل في اتجاه البوسنة بعد أن عرف أن والي البوسنة توفي كمداً، وأن البوسنة بقيت دون جيش يحميها. وهكذا فقد عبر نهر السافا ووصل في ٢٢ تشرين الأول ١٦٩٧ إلى ضواحي سراييفو، حيث أنذر سكان المدينة بالاستسلام مهدداً إياهم في حال عدم الإذعان بـ «تدمير كل شيء بالسيف والنار» و «عدم توفير الأولاد في أحضان أمهاتهم». وفي يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول، هاجم سافويسكي سراييفو ليحرقها ويدمرها تماماً، بكل معنىٰ هذه الكلمة. ونظراً لاقتراب الشتاء فقد اضطر سافويسكي إلى الانسحاب بسرعة، وأخذ معه الأسرى الذين بقوا أحياء من سكان المدينة، كما فضّل أن يذهب معه عدد كبير من السكان المسيحيين. ويبدو أن هؤلاء خافوا من انتقام المسلمين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، كما يؤكد ذلك المؤرخ باتينتش Batinić ، أن الفرنسيسكان كانوا قد قدموا معلومات لسافويسكي حول القوات العثمانية ومواقعها. ويكفي أن نذكر هنا للدلالة على حجم التدمير الذي لحق بسراييفو إثر هذه الكارثة أن من بين جوامعها الـ ١٠٤ التي كانت موجودة حينئذ، لم يسلم سوى ٥ ـ ٦، بينما تعرضت الأخرى للحرق والتدمير (انظر الملحق الأول).

= الجمعة، ثم يذكر فيما بعد في فقرة خاصة وجود مئة مسجد في سراييفو مما يوحي بوجود ٢٧٧ جامعاً ومسجداً. ويبدو لنا أن هناك التباس قد يكون مصدره خطأ في النسخ؛ لأنه إذا جمعنا عدد الجوامع التي تقام فيها صلاة الجمعة مع عدد المساجد المذكورة لاحقاً (٧٧ + ١٠٠) لأصبح الرقم ١٧٧ جامعاً ومسجداً، أي ما أورده شلبي في البداية.

الفصل الرابع

البوسنة والإسلام في عالم متغير

ارتبط انتشار الإسلام في البوسنة كما رأينا بالتوسع العثماني في المنطقة، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى نوع من الارتباط، وبالتحديد إلى ارتباط واقع ومستقبل الإسلام هناك بواقع مستقبل الدولة العثمانية. وهكذا فقد انتشر الإسلام في البوسنة في فترة توسع وازدهار الدولة العثمانية، أو فترة القوة بعبارة أخرى، مما خلق نوعاً من الاستقرار أو الارتكان إلى هذه الدولة لدى المسلمين في البوسنة. إلّا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ أن الدولة العثمانية سرعان ما انتقلت إلى فترة الضمور والانحدار، حيث أصبح على المسلمين في البوسنة أن يواجهوا مصيرهم بأنفسهم بعد أن أصبحت الدولة عاجزة عن الدفاع عنهم، والأهم من هذا أن يواجهوا المصير الأسود بعد أن أصبحوا يمثلون ما بقي للدولة العثمانية هناك أمام القوى التي أرادت أن تستأصل كل ما يذكر بتلك الدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التأرجح في الدولة العثمانية بين القوة والضعف، بين الصعود والانحدار، بدأ في نهاية القرن السادس عشر، ولكنه لم يتضح إلّا بعد قرن من ذلك، أي في نهاية القرن السابع عشر. وفي الواقع، لقد انتبه إلى هذا التردي في ذلك الوقت المبكر، أي في نهاية القرن السادس عشر (١٥٩٥)، أحد علماء البوسنة حسن كافي الأقحصاري (توفي ١٦١٧) الذي شرح أسباب هذا الضعف، وطرح العلاج اللازم في مؤلف مهم «أصول الحِكَم في نظام العالم» الذي كتبه بالعربية وترجمه إلى التركية للسلطان العثماني. ومع أننا لا نستطيع أن نقطع

بوصول الكتاب إلى السلطان إلاّ أن تطور الأحداث في الدولة العثمانية يوضح أن السلطان العثماني كان لاهياً أو عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء جدي لعلاج الوضع الفاسد في الدولة كما حدّده بدقة الأقحصاري.

وهكذا بعد فشل حصار فيينا الأخير (١٦٨٩)، وضعت النمسا بعد الانتقال من الدفاع إلى الهجوم أكثر من خطة للاستيلاء على البوسنة لتكون جسراً للتوسع نحو الجنوب. وقد رأينا سابقاً كيف أن القائد النمساوي انتهز أول فرصة للتوغل ووصل إلى سراييفو في ١٦٩٧. ومع أن سافويسكي اضطر للانسحاب من سراييفو والبوسنة، إلاّ أن النمسا ستكرر محاولتها للاستيلاء على البوسنة عدة مرات خلال القرن الثامن عشر (١٧٣٧، ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩).

وعلى كل حال، فقد كان توغل الجيش النمساوي في البوسنة حتى سراييفو، وما رافق ذلك من عنف، مجرد بداية أو إشارة إلى ما ينتظر المسلمين في البوسنة بعد انحسار الغطاء العثماني عنهم. وفي الواقع لقد بدأ القرن اللاحق (الثامن عشر) بتوجّه روسي قوي نحو البلقان في عهد القيصر بطرس الأكبر (١٦٨٩ ـ ١٧٢٥)، وبهذا أصبح البلقان منذ ذلك الحين مسرحاً للتنافس الروسي ـ النمساوي. وقد اعتمد التوجّه الروسي نحو البلقان على الصلات القومية (السلافية) والدينية (الأرثوذكسية) التي كانت تربط روسيا بأغلبية المسيحيين في البلقان. وهكذا عندما اندلعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في ١٧١٠ وجّه القيصر بطرس الأكبر نداءً إلى المسيحيين في البلقان للثورة ضد «الأتراك». وقد وجد هذا النداء صدى له في منطقة الجبل الأسود (مونتغرو) المجاورة للبوسنة، حيث كان المطران ـ الحاكم دانيلو شتبتشقيتش Danilo Scepcević (١٦٩٧ ـ ١٧٣٥) تراوده فكرة التخلص من الحكم العثماني بحكم منصبه المزدوج*.

(*) لدينا هنا استثناء في هذه المنطقة الجبلية الوعرة (الجبل الأسود ـ مونتنغرو) التي لم يستقر فيها الحكم العثماني بشكل دائم، والتي تحول فيها مطران تسيتينية Cetinje إلى حاكم للمنطقة. وقد بقي هذا المنصب المزدوج قائماً حتى ١٨٥٢ حين أصبح المطران ـ الحاكم =

وهكذا، في تطور له مغزاه، استقبل المطران ـ الحاكم دانيلو ـ وفداً روسياً في ١٧١١ للتشاور حول أفضل السبل لإثارة المسيحيين في البلقان ضد الحكم العثماني. وتعتبر تلك السنة (١٧١١) في التاريخ الرسمي «بداية الحرب التحررية» ضد «الأتراك». ولكن المقصود هنا بـ «الأتراك» كان يعني أيضاً السلاف المحليين الذين اعتنقوا الإسلام على نحو ما حدث في البوسنة. ولكن لاعتبارات خاصة بقي المسلمون هنا أقلية تعيش في سلام مع الأغلبية المسيحية ضمن نظام عشائري متماسك. وفي تلك السنة، وفي ليلة عيد الميلاد بالذات، نظم المطران ـ الحاكم دانيلو ـ ما سُميّ بـ «عملية التفتيش عن المستتركين» Istraga potuica التي جرى فيها حصار بيوت المسلمين بيتاً بيتاً ووضع كل عائلة أمام خيارين فوريين: الارتداد عن الإسلام أو الموت! والمهم هنا أن «التفتيش» عن المسلمين سيتحول إلى تقليد طالما أن «الحركات التحررية» كانت مزيجاً من الأفكار والمشاعر القومية والدينية (المسيحية) المتداخلة التي لا تستطيع تمييز السلافي المسلم عن السلافي المسيحي، وبالتالي لا تضع أمام هذا السلافي المسلم سوى خيارين لا ثالث لهما: الارتداد عن الإسلام أو الموت! والأهم من هذا أن هذا الحدث المأساوي سيتحول إلى مصدر للافتخار، وخاصة بعد أن مجّده الشاعر والمطران ـ الحاكم اللاحق بطرس بتروفيتش ـ نيغوش P.Petrović Njegos (١٨٣٠ ـ ١٨٥١) في ملحمته المعروفة «إكليل الجبال». ويكفي أن نضيف هنا أن هذه الملحمة، التي طبعت مراراً وتكراراً، قد أهداها مؤلفها حينئذ إلى زعيم «الانتفاضة الصربية» كاراجورج، الذي رأينا ما فعله في بلغراد في القسم الأول.

وإلى جانب الجبل الأسود قامت في جوار البوسنة بعد قرن من الزمن (بداية القرن التاسع عشر) دويلة جديدة (صربيا) ذات طموحات كبيرة.

= دانيلو بتروفيتش أميراً Knjaz على «أمارة» الجبل الأسود، وتخلى بهذا عن منصب المطران.

وقد سعى أول أمير لهذه الدويلة، الأمير ميلوش ابرنوفيتش M. Obrenović بكل ما يملك من دهاء ونفوذ في استنبول لـ «تطهير» الأمارة من «الأتراك» أي المسلمين، الذين كانوا يشكلون نسبة لا بأس بها من سكان الأمارة الجديدة. ومـع نجاح الأمير ميلوش في ذلك، كما رأينا في القسم الأول، أخذ مفهوم «التـطهير» يسيطر على زعمـاء صربيا منـذ ذلـك الحين لبعث أمجاد صربيا القروسطية، أو «صربيا الكبرىٰ» التي يجب أن تخلو بالطبع من «الأتراك» أو المسلمين. وقـد تبلور هذا التوجه في وثيقة مهمة سنة ١٨٤٤ عرفت باسم «المشـروع» Nacertanije أو «مشـروع» إيليا غراشـانين I.Grasanin وذلـك باسم واضعها وزير الداخلية في صربيا حينئذ. وتكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها أصبحت منذ ذلك الحين القاعدة التي تنطلق منها سياسة صربيا الخارجية، ولذلك لا يمكن فهم دور صربيا في المنطقة خلال قرن من الزمن على الأقل (١٨٤٤ ـ ١٩٤١) دون هذه الوثيقة الخطيرة.

وفي الواقع أن واضع هذا المشروع ـ الأساس لسياسة صربيا التي يجب أن تتبعها ينطلق من أن الدولة العثمانية آيلة إلى السقوط، ولذلك يجب ألا تسمح صربيا لروسيا أو النمسا باقتسام أراضي هذه الدولة. وعلى العكس من ذلك، يجب على صربيا أن تتوسع في المناطق المحيطة بها، حيث يمكن أن تحظىٰ بدعم من أوربا الغربية (فرنسا، إنكلترا) التي لا يناسبها توسع روسيا والنمسا في المنطقة. وهكذا يجب على صربيا إذن أن تتوسع لضم البوسنة والجبل الأسود وكوسوفا وشمال ألبانيا، وهي بهذا لا تقوم سوى بـ «بعث أرض الأجـداد». وبعبارة أخرىٰ نجد أن المشروع الجديد لصربيا يتلخص ببعث «صربيا الكبرىٰ» كما كانت عليه في عهد الامبراطور دوشان Dusan (١٣٣٤ ـ ١٣٥٥). وهكذا نجد أن النزعة القومية الصربية الجديدة، التي أصبح لها الآن أسـاس نظري متمـاسك، تقوم ببساطة على «الحق التاريخي» للصرب في المنـاطق التي وجـدوا فيها أو حكموها قبل ٤ ـ ٥ قرون، بغض النظر عن التغيرات التي حصلت في تلك المناطق خلال عدة قرون. وفي الواقع أن هذه

النقـطة لم تكن تشكّل مشكلة، لأن تجربة صربيا الأولى خلال عهد الأمير ميلوش (١٨١٥ ـ ١٨٣٩) أكـدت لهـا أن أهم ما في الأمر الاستيلاء على الأراضي، ثم يمكن بعد ذلك الاعتماد على «التطهير» للتخلص من السكان غير المرغوب بهم. ومن ناحية أخرى ركّز «مشروع» غراشانين بشكل خاص على نقطتين عمليتين لضمان الوصول إلى الهدف النهائي:

أ ـ التدرج وعدم التسرع. فصربيا صاحبة المشروع كانت دولة صغيرة، أمارة لم تحقق بعد استقلالها التام، بينما كان المشروع يطمح إلى تحويلها إلى دولـة كبرى. ولذلك، فإن قوتها المحدودة كدويلة وعدم تحبيذ حلفائها المحتملين (أوربـا الغربية) لتغيير سريع وكبير، يجعل من الأفضل الاعتماد على التدرج.

ب ـ الترويج لهذا المشروع بين الصرب في المناطق المجاورة، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم (مدارس، كتب، صحف، أسلحة) وتشجيعهم على التمرد والانضمام إلى صربيا.

وفي هذا الإطار ركّزت صربيا على البوسنة المجاورة بشكل خاص، بعد أن أصبحت هذه النزعة القومية الصربية الجديدة تعتبر البوسنة المهد الأصلي للشعب الصـربي. ولا شك أن اهتمـام صربيا المتـواصل منذ ذلك الحين بموضوع البوسنة كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الصرب الأرثوذكس إلى الانتفاضة ضد الحكم العثماني هناك في ١٨٧٥. وفـي الواقع لقد كان لتلك الانتفـاضـة أهمية خاصـة، إذ أنها أدخلت البوسنة في خضم «الأزمة الشرقية» التي اندلعت حينئذ، والتي هدّدت باندلاع حرب أوربية شاملة. فقد أدّت أعمـال العنف التي صاحبت الانتفـاضـة إلى عنف مضاد من الجانب العثماني لقمع الانتفاضة، وفي ١ ـ ٢ آب ١٨٧٦ قامت صربيا والجبل الأسود بإعـلان الحرب على الدولة العثمانية بعد أن رفضت مطالبهما بالتدخل في البـوسنة. ومن ناحية أخرى كانت النمسا والمجر (كما أصبحت هذه الدولة

تُدعىٰ منـذ ١٨٦٧) تضغط بدعم من حليفتهـا ألمـانيا لتأمين سيطرتها على البوسنة. وقد أدى حينئذ انهزام صربيا والجبل الأسود في الحرب مع الدولة العثمانية إلى اندفاع روسيا لإنقاذ هاتين الحليفتين، ولذلك وافقت لأول مرة في «اتفاق بودابست» (١٥ كانون الثاني ١٨٧٧) على السماح للنمسا والمجر بالاستيلاء على البوسنة مقابل حيادهما في حال اندلاع حرب روسية ـ عثمانية.

وبـالفعـل، فقـد أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان ١٨٧٧، وأدت هذه الحرب إلى أكبر مأساة حلّت بالمسلمين في البلقان حتى ذلك الحين. فقد وصلت القوات الروسية أخيراً إلى ضواحي استنبول لتفرض على الباب العالي صلحاً مذلاً (سان ستيفانو ـ آذار ١٨٧٨)، واندفعت في غضـون ذلـك القوات الصربية في اتجاه الجنوب (سنجق نيش) لـ «تطهير» الأراضي التي استـولت عليها من «الأتراك»، وتعرض المسلمون في بلغاريا المجاورة إلى عنف لا مثيل له، مما أدىٰ كل هذا إلى طرد مئات الألوف من المسلمين من مناطقهم، وإلى تخلخل وجود المسلمين في كل البلقان. ومما ساهم في هذا أيضاً تطور الوضع في البوسنة أيضاً. فمع صلح «سان ستيفانو» حقّقت روسيا أخيراً ما كانت تحلم به، ألا وهو سيطرتها على البلقان بواسطة خلق دولة بلغارية كبرىٰ وتوسيع صربيا والجبل الأسود. ومع هذا النصر الذي حققتـه روسيا لنفسهـا في المنـطقة تناست ما وعدت به النمسا والمجر في «اتفاقية بودابست»، وأدخلت في «صلح سان ستيفانو» بنداً (البند ١٤) ينص على حكم ذاتي للبوسنة، أي بما يضمن إبعادها عن النمسا وضمّها لاحقاً إلى صربيا. إلّا أن النمسا والمجر رفضت بعنف ترتيب الوضع في البلقان بهذا الشكـل، الذي يضمن لروسيا تفوقاً كبيراً، وهدّدت بحرب شاملة مع روسيا لأجل ذلك. وقد تدخلت حينئذ ألمانيا وإنكلترا لمنع اندلاع حرب أوربية شاملة بسبب البوسنة، وتمكنت من جمع الأطراف المعنية في «مؤتمر برلين» ١٨٧٨ لترتيب الوضع في البلقان بشكل يوفق بين مصالح الأطراف المتنافسة.

وقـد تمكنت النمسـا والمجـر في الجلسة الثامنة للمؤتمر (٢٨ حزيران

١٨٧٨) من انتزاع موافقة الدول الكبرى للسماح لها باحتلال البوسنة. وقد تم التوصل حينئذ إلى صيغة مقبولة تقول بـ «تفويض» النمسا لـ «إدارة» البوسنة، ولم يبق سوى موافقة استنبول على ذلك. إلّا أن استنبول رفضت في البداية لحراجة الموقف، إذ أن ذلك يعني تخلي السلطـان العثماني عن المسلمين في البوسنة لـ «دولة مسيحية». ولكن لم يكن في وسع استنبول أن تستمر في الرفض مع موافقة الدول الكبرى، ولذلك أخذت استنبول تحاول التوصل مع فيينا إلى صيغة «ملطفة» تخفف الحرج عن السلطان سواء أمام المسلمين في البوسنة والدولة العثمانية أو بقية المسلمين في العالم. وهكذا في يوم توقيع «معاهدة برلين» (١٣ تموز ١٨٧٨)، الذي خُصّص فيه للبوسنة البند ٢٥، أخذ الجانب العثماني من الجانب النمساوي ـ المجري تصريحاً مكتوباً ينص على أن «الاحتلال لا يمس حقوق السلطان في السيادة في منطقة البوسنة والهرسك» وأن «الاحتلال سيكون مؤقتاً».

وفي الـواقـع لقد كانت «الإشاعات» حول قرب احتلال النمسا والمجر للبـوسنة تنتقل في سراييفو منذ نيسان ـ أيار ١٨٧٨. وفي مطلع تموز حين وصلت الأخبـار بتخلي الباب العالي عن البوسنة، ردّ المسلمون على ذلك برفضهم للإدارة القائمة، التي كانت تمثل السلطان العثماني، وشكلوا في ٢٧ تمـوز حكـومـة محلية تتولى الدفاع بالسلاح عن البوسنة. وحين كانت هذه الحكومة منشغلة في الإعداد للدفاع فوجئت في ٢٩ تموز بالأخبار حول تغلغل الجيش النمساوي ـ المجري في أراضي البوسنة من الشمال بقيادة يوسيب فيليبوفتش، الذي أعلن في منشور خاص أنه قد جاء بموافقة السلطان. وقد ردّ على ذلك قائد جيش الدفاع عن البوسنة إسماعيل حقي سلمانوفتش بمنشور في أول آب ١٨٧٨ دعا فيه جميع سكان البوسنة من مسلمين ومسيحيين إلى صدّ العدو والدفاع عن البوسنة. ويُلاحظ هنا أن المنشور لم يأت إلا على ذكر البوسنة فقط، دون أية إشارة إلى «الدولة الأم» التي تخلت عنها (الدولة العثمانية).

وعلى الرغم من التطور السريع للأحداث، الذي لم يتح للحكومة المحلية فرصة للاستعداد، وعدم توفّر أي دعم من الخارج، فقد ووجه الجيش النمساوي ـ المجري بمقاومة مستميتة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقاومة المسلحة اقتصرت تقريباً على المسلمين، باستثناء حالات محدودة، فيما ركن غالبية المسيحيين إلى الحياد. وفي الواقع أن هذا الموقف لا يثير الاستغراب لأن المسيحيين كانوا ينتظرون فرصة كهذه: أن يتخلصوا من الإطار العثماني ـ الإسلامي وأن ينضموا إلى دولة مسيحية. وعلى الرغم من هذا لم يتمكن الجيش النمساوي ـ المجري من احتلال البوسنة بسهولة. فقد دافع المسلمون بضراوة عن سراييفو في ١٩ آب ١٨٧٨، حيث انتقلت المعارك من شارع إلى شارع. وخلال ذلك اليوم المشهود في تاريخ سراييفو اشتهرت بعض الجوامع كمراكز للمقاومة المستميتة ضد قوات الاحتلال. ومن هذه الجوامع، على سبيل المثال، جامع علي باشا الذي بُني سنة ١٥٦١ من الحجر الصلب. فبالاستناد إلى ما ذكره المؤرخ فلاديسلاف سكاريتش من شهود العيان، فقد شاركت النساء المسلمات مع الرجال في التمترس بالجامع وإطلاق الرصاص على قوات الاحتلال، سواء من نوافذ الجامع أو من مئذنة الجامع. وقد بقيت هذه المقاومة غير المتكافئة مستمرة حتى آخر رصاصة، حيث أن الاحتلال صعدوا بعدها إلى المئذنة وألقوا بالنساء المقاومات إلى الجنود في الأسفل، الذين مزقوا بدورهم تلك النسوة بالحراب. وعلى الرغم من سيطرة الجيش النمساوي ـ المجري في النهاية على سراييفو* إلا أن المقاومة بقيت مستمرة في أرجاء البوسنة أكثر من شهرين، حتىٰ أن الجيش النمساوي ـ المجري لم يتمكن من السيطرة على كل البوسنة إلّا في ٢٠ تشرين الأول ١٨٧٨.

ولا شك أن تطور الأحداث بهذا الشكل كان غير متوقع بالنسبة للمسلمين

(*) في المقابل أشادت صحف زغرب بـ «الأبطال الكرواتيين» الذين كانوا يقاتلون في إطار الجيش النمساوي، الذين «حرّروا إخوانهم في الدم، المتعطشين للحرية منذ أربعة قرون» «جريدة البوسنة والهرسك»، زغرب ١٨٧٨/١٢/٤.

الذين كانوا ربطوا مصيرهم بالدولة العثمانية، ولذلك فقد أخذ تطور الوضع بهذا الشكل يهدد وجودهم واستمرارهم. فبعد عدة قرون من الارتكان على الواقع العثماني والاستقرار الذاتي، لم يخطر ببال المسلمين إمكانية أن يجدوا أنفسهم في يوم من الأيام خارج عالم الإسلام (دار الإسلام) وتحت حكم دولة مسيحية، ولذلك فقد فضّل الكثيرون الهجرة نحو الجنوب إلى المناطق التي بقيت في إطار الدولة العثمانية. وهكذا اندفع الآلاف ثم عشرات الآلاف من المسلمين حتىٰ أصبحت هذه الهجرة خطراً يهدّد بتفريغ البوسنة من المسلمين. وقد تنبّه إلى هذا الخطر حينئذ أحد علماء البوسنة المعروفين، ألا وهو مفتي توزلا Tuzla محمد توفيق عذاب آغا زاده، فألّف رسالة معروفة يتعرّض فيها إلى مخاطر هذه الهجرة ويدعو المسلمين إلى ضرورة البقاء في البوسنة. وعلى الرغم من هذا فقد بقي المسلمون يهاجرون طيلة وجود البوسنة تحت الحكم النمساوي ـ المجري (١٨٧٨ ـ ١٩١٨) حتى وصل عدد المهاجرين إلى حواليل ١٦٠ ألف مسلم، مع أن هذا الرقم يرتفع إلى ٣٠٠ ألف في بعض المقالات، مما أدىٰ هذا إلى تغيير التركيبة السكانية للبوسنة.

وهكذا بعد أن كان المسلمون يشكلون ثلاثة أرباع السكان حتىٰ القرن السابع عشر، ثم نصف السكان في القرن التاسع عشر، نجد أنه في أول إحصاء للسكان في العهد النمساوي ـ المجري الذي جرىٰ في ١٨٧٩ أصبح عدد المسلمين مساوياً بالكاد للصربيين الأرثوذكس فقط. فقد كشف الإحصاء المذكور عن وجود ٤٨٥ ٤٩٦ صربي أرثوذكسي، أي ما يعادل ٤٢,٨٨٪ من إجمالي عدد السكان في البوسنة و ٦١٣ ٤٤٨ من المسلمين، أي ما يساوي ٣٨,٧٣٪، و ٣٩١ ٢٠٩ من الكروات الكاثوليك، أي ١٨,٠٨٪. إلّا أن استمرار المقاومة الفردية واستمرار الهجرة جعل عدد المسلمين يتناقص باستمرار حتىٰ وصلت نسبة المسلمين في البوسنة سنة ١٨٩٥ إلى ٣٤,٩٩٪، بينما ارتفعت بالمقابل نسبة الكروات الكاثوليك إلى ٢١,٣١٪. ويجب ألا نستغرب هنا هذا الارتفاع في نسبة الكروات الكاثوليك، لأن النمسا كانت دولة

ذات تقاليد كاثوليكية معروفة، وكانت تهتم لذلك بتوطيد العنصر الكرواتي الكاثوليكي المتعاطف معها في البوسنة. ولا شك أن هذا أثار من جديد التنافس الكرواتي - الصربي حول البوسنة. ولكن يُلاحظ هنا أن ممثل الامبراطور كالي Kallay ، الذي تولى إدارة البوسنة في ١٨٨٢، حاول أن يجد الحل في بعث مشاعر بوسنوية أو قومية بوسنوية Bosanstvo موالية للامبراطورية النمساوية - المجرية، إلّا أن هذا الحل لم يعجب زغرب ولا بلغراد على حين أنه لم يجد سوى بعض الصدى في وسط المسلمين.

وفيما يتعلق بالمسلمين في العهد النمساوي - المجري الجديد، فقد احتاجوا إلى عدة سنوات ليتخلصوا من آثار الصدمة الأولى التي تعرضوا لها، ويعمدوا إلى التحرك من جديد. وتجدر الإشارة هنا، حول ما كانت تعنيه هذه الصدمة، إلى أن بعض كبار السن من المسلمين اعتصموا في بيوتهم إلى أن حل أجلهم، لكي لا يخرجوا ولا يروا «الكفار» في المدينة. ومن ناحية أخرى فقد أدت المقاومة المستميتة التي أبداها المسلمون في وجه الاحتلال إلى عدم ثقة بين الطرفين منذ البداية، وبالتالي إلى استبعاد المسلمين من الإدارة والاعتماد على الطرف الآخر (الكرواتيين والصربيين). ومع هذا فقد حاولت الإدارة النمساوية - المجرية التقرب بالتدريج من المسلمين بواسطة زعامتهم الدينية لأجل مصالحها على المدى البعيد، لكي تفصلهم عن المركز الديني الذي كانوا يرتبطون به (استنبول)، بعد أن كانت قد ضمنت لهم ذلك في اتفاقية ٢١ نيسان ١٨٧٩ بين فيينا واستنبول حول البوسنة. وهكذا بتشجيع منها قامت مجموعة موالية من المسلمين بتقديم طلب للإدارة النمساوية - المجرية في مطلع ١٨٨١ تطالب فيه بإقامة إدارة دينية محلية للمسلمين في البوسنة تتألف من «مجلس للعلماء» و «رئيس العلماء». وبعد المداولات والمفاوضات والمناورات بين فيينا واستنبول قام شيخ الإسلام في ٢٢ آذار ١٨٨٢ بتعيين مفتي سراييفو عمروفتش مفتياً للبوسنة، وتفويضه تعيين القضاة الشرعيين والموظفين الدينيين. وباقتراح من كالي Kallay قام امبراطور النمسا والمجر

بتعيين عمروفتش بمرسوم امبراطوري كأول «رئيس للعلماء» في البوسنة، حيث أصبح هذا المنصب في البوسنة يعني ما يعنيه منصب «شيخ الإسلام» بالنسبة للدولة العثمانية.

وعلى الرغم من هذا النجاح الأولي في احتواء بعض المسلمين، إلا أن الموقف انفجر ثانية في ١٨٩٩ مع الحركة الجماهيرية التي انتشرت بين المسلمين والتي دعت إلى الاستقلال الذاتي للمسلمين في الأوقاف والتعليم أولاً ثم للبوسنة بعد ذلك. وقد قاد هذه الحركة العالم علي فهمي جابتيش* إثر اجتماع عفوي في موستار Mostar للاحتجاج على اختفاء (اختطاف) إحدى البنات المسلمات وتنصيرها. وقد تعاظمت هذه الحركة حتىٰ سنة ١٩٠٢، حين ذهب جابيتش إلى استنبول لإجراء مشاورات، ومنعته السلطات النمساوية ـ المجرية من العودة إلى البوسنة. وقد أدىٰ هذا الموقف المتشدد للإدارة النمساوية ـ المجرية إلى انعطاف يتمثل في تقارب الصربيين مع المسلمين. وفي الواقع، لقد كانت العلاقات الصربية ـ النمساوية تشهد تحسناً كبيراً (اتفاقية ١٨٨٢)، التي تعهدت فيها صربيا بعدم القيام بأية دعاية سياسية وسط الصرب في البوسنة ضد الامبراطورية النمساوية ـ المجرية. إلّا أن العلاقات بين الدولتين توترت فيما بعد، وانعكس هذا على موقف الصربيين في البوسنة. وهكذا في ١٩٠٢ ذهب وفد مهم يمثل الصربيين والمسلمين إلى استنبول ليطالب بـ «عودة البوسنة إلى القانون العثماني السابق». إلّا أن الصدر الأعظم حينئذ «أدهم باشا» رد على ذلك الوفد بالقول إن الظروف الحالية لا تسمح بذلك. وقد كان ذلك الجواب مفاجئاً للوفد ومحبطاً للمسلمين بشكل خاص.

(*) علي فهمي جابيتش (١٨٥٣ ـ ١٩١٨) كان مفتياً لموستار والهرسك حينئذ، وبعد منعه من العودة إلى البوسنة سنة ١٩٠٢، بقي في استنبول وعمل منذ ١٩٠٣ أستاذاً للغة العربية والأدب في جامعة استنبول (دار الفنون). وقد أصدر سنة ١٩٠٨ كتاباً ضد قرار النمسا والمجر بضم البوسنة مما كلّفه هذا طرده من العمل. توفي غريباً ومشرداً في استنبول سنة ١٩١٨.

وعلى الرغم من هذا تابع الطرفان تعاونهما لأجل الهدف المشترك المتمثل في حكم ذاتي للبوسنة، وتوصلاً أخيراً إلىٰ «اتفاق سلافونسكي برود» (١٩٠٢) الذي ينص على الدعوة إلى تأمين «حكم ذاتي للبوسنة تحت الحكم السامي للسلطان صاحب السيادة».

وفي الحقيقة أن هذا التطور في الموقف يعود فيما يعود إلى شعور الزعامة الصربية في البوسنة وفي بلغراد بأن فيينا تعد العدة لضم البوسنة في ظرف مناسب، وهذا ما يفقد صربيا أي أمل في ضم البوسنة أو جزء منها على الأقل إليها. وقد تأكدت هذه المشاعر بالفعل في تشرين الأول ١٩٠٨ حين لجأت فيينا إلى ضم البوسنة، نظراً لخشيتها من استعادة الدولة العثمانية لعافيتها بعد إعلان الدستور، مما أدى إلى أزمة أوربية خطيرة في ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩. فقد ثارت صربيا لهذا العمل من جانب واحد، وأعربت روسيا عن دعمها لصربيا مما أوحى بخطر حرب صربية ـ روسية ضد النمسا والمجر، إلاّ أن الامبراطور الألماني ولهلم الثاني تدخل حينئذ ليهدد روسيا بقوة، مما وضع أوربا على حافة حرب شاملة نظراً للتحالفات التي كانت تربط كل طرف. فقد اعتبر الإنذار الألماني حينئذ إذلالاً لروسيا، إلاّ أن روسيا غير المستعدة للحرب اضطرت إلى كبح جماح صربيا والاعتراف بالأمر الواقع، ولكن مع الاستعداد للثأر من هذا الإذلال في فرصة قادمة.

ومن ناحية أخرىٰ لقد جاء قرار فيينا المتسرع بضم البوسنة ليشكل صدمة جديدة للبوسنويين المسلمين الذين لم يكونوا قد تخلصوا بعد من آثار صدمة ١٨٧٨، لأن الضم كان يعني تراجع الأمل في عودة البوسنة إلى «دار الإسلام» (الدولة العثمانية). وعلى الرغم من ذلك بقي البوسنويون المسلمون يتشبثون بخيط من الأمل يتمثل في موقف البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) الذي انعقد حينئذ لمناقشة الثقة في حكومة كامل باشا، الذي كان يشاع عنه أنه اتفق من وراء ظهر البرلمان مع فيينا. وخلال انعقاد البرلمان تقدم الزعيم البوسنوي

المنفي علي فهمي جابيتش بكتـاب مؤثر إلى البرلمان العثماني حول قضية البوسنة. وما يثير في هذا الكتاب أن جابيتش توجه أولاً في كتابه إلى «نواب المناطق العربية لكي يتفهموا أهمية البوسنة، لأنه من المعروف أن الكثيرين منهم لا يعرفون تماماً أهميتها...»، ثم ينتقل إلى تحذير الحكومة العثمانية من أن اعترافها بالضم يعني خطأً كبيراً. وعلىٰ الرغم من هذا، فقد صوت البرلمان بالثقة على حكومة كامل باشا، وفي نهاية كانون الثاني ١٩٠٩، كان قد شاع خبر اتفاق حكومة كامل باشا مع فيينا. وفي الحقيقة أن هذا الاتفاق، واعتراف استنبول رسمياً بهذا الضم في نهاية شباط ١٩٠٩، أثار في نفوس البوسنويين المسلمين مشاعر الإحباط بشكل لا يوصف. ويبدو هذا الإحباط بشكل واضح في «مذكرة مسلمي البوسنة» إلى البرلمان العثماني في شباط ١٩٠٩، التي تعبـر عن الصـدمـة العميقة لقيام الدولة العثمانية ببيع هؤلاء المسلمين «الذين لم يتقاعسوا أبداً عن التضحية في سبيل الإسلام» مقابل مليونين ونصف جنيه فقط، بينما هم على استعداد لدفع عشرة ملايين جنيه، وحتىٰ لبيع أطفالهم، لكي يبقوا في إطار الدولة العثمانية.

وكانت الهزيمة أو النكسة التي تعرضت لها صربيا في ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، والتي أثارت في الشارع مزيداً من المشاعر المعادية للنمسا، قد دفعت الزعامة الصربية إلى التصميم على الثأر. وهكذا بتشجيع من روسيا، جرت في ١٩١١ ـ ١٩١٢ مشاورات ومعاهدات بين الدول المتجاورة والمتنافسة (صربيا، الجبل الأسـود، بلغـاريا واليونان) لتشكيل حلف بلقاني ينهي الوجود العثماني في أوربا. وما يهمنا هنا أن صربيا والجبل الأسود توسعتا كثيراً نحو الجنوب حول البـوسنـة، وسمحـا لقـواتهما هناك بممارسة أعنف الوسائل لـ «تطهير» تلك الأراضي الجـديدة من «الأتـراك» (المسلمين) سواء بالقتـل أو التهجير أو التنصير. وهكذا عوّضت صربيا هزيمة ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ بتوسع مهم خرجت منه دولة كبيرة وقوية ومصممة أكثر على ضم البوسنة، حتى ولو كلفها هذا حرب مع الامبراطورية الأخرى (النسماوية ـ المجرية). ومع هذا الحماس الجديد

الذي ألهب الشارع الصربي لجأ أعضاء منظمة صربية متطرفة (بوسنة الفتاة) إلىٰ اغتيال ولي عهد النمسا والمجر في سراييفو خلال حزيران ١٩١٤، مما أدى إلى إعـلان النمسا والمجر الحرب على صربيا في ٣٠ تموز ١٩١٤، وتطور الأمر في اليوم التالي (١ آب ١٩١٤) إلى حرب أوربية وعالمية.

وتجـدر الإشارة هنا إلى أن السلطات النمساوية ـ المجرية لجأت بعد الاغتيال المـذكـور، أي في الأسـابيع التي سبقت الحرب، ثم في سنوات الحرب إلى ترهيب وتشتيت الصربيين في البوسنة انتقاماً لولي العهد، وتحسباً من نشـاطهم المـوالي لصـربيا. إلّا أن زعماء المسلمين حينئذ، بمن فيهم «رئيس العلماء» جمال الدين تشاؤوتشفيتش Dz. Caucević احتجوا في حالات كثيرة ضد هذا الإرهاب، وقاموا في حالات كثيرة بحماية الصربيين.

الفصل الخامس

سراييفو والبوسنة في الإطار اليوغسلافي

مع انـدلاع الحـرب بين دول الـوسط (ألمانيا، النمسا والمجر، الدولة العثمانية. . إلخ) وبين دول الحلفاء (إنكلترا، فرنسا، روسيا، صربيا. . إلخ) قرر الحلفـاء التخلص من الامبـراطوريتين القديمتين: النمساوية ـ المجرية والعثمانية. وفيما يتعلق بالبلقان، فقد كان التخلص من الامبراطورية النمساوية ـ المجرية يعني خلق فراغ كبير في المنطقة، ولذلك مال الحلفاء بالتدريج إلى طمـوح حليفتهم صربيا لتكـوين دولـة كبيرة تجمـع السـلاف الجنـوبيين (اليوغسلاف)، وتكون أكبر دولة في البلقان.

وفي الواقع أن هذا الطموح كان قد أخذ يدغدغ مشاعر بعض المثقفين الصـربيين والكـرواتيين ثم السلوفينيين في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وخاصة بعد انتصار صربيا والجبل الأسود على الدولة العثمانية سنة ١٩١٢، وتوسعهما في المنطقة. وهكذا قدمت الحكومة الصربية «تصريح ٧ كانـون الأول ١٩١٤» الـذي صرحت فيه لأول مرة بشكل واضح أن صربيا تخوض هذه الحرب لـ «تحرير وتوحيد كل الأخوة غير المحرّرين من الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين»، أي دون أية إشارة إلى المسلمين.

ومن ناحية أخـرى كانت فيينـا قد لجـأت إلى ملاحقـة أنصـار الفكـرة اليوغسلافية التي كانت تهدّد الامبراطورية النمساوية ـ المجرية بالتفكك، لأن ثلث سكانها كانوا من السلاف الذين يُفترض أن تشملهم هذه الفكرة ـ الدولة اليوغسلافية، مما أدى إلى هجرة بعض المثقفين إلى دول الحلفاء. وقد تشكل

بتشجيع من صربيا في أيار ١٩١٥ «المجلس اليوغسلافي» في باريس، الذي أصبح يضم بعض الزعماء الكرواتيين في المنفىٰ، كـ «ألكسندر ترومبيتش» A. Trumbić وغيره. ونظراً لتطورات الوضع الإقليمي والدولي، فقد رغب رئيس حكومة صربيا نيقولا باشيتش N. Pasić في إنجاز اتفاق مع «المجلس اليوغسلافي» حول الدولة التي يرغبان في إقامتها. وقد جرىٰ هذا الاجتماع المطول في جزيرة كورفو، الذي استمر من ١٥ حزيران إلى ٢٠ تموز ١٩١٧، والذي توج بما يُسمىٰ «تصريح كورفو» الذي يعتبر حجر الأساس للدولة اليوغسلافية المقترحة. وفي الواقع لقد استند هذا التصريح إلى مبدأين أساسيين:

أ ـ مبدأ الاتحاد القومي للصربيين والكرواتيين والسلوفينيين.
ب ـ مبدأ حق تقرير المصير.

ولا يخفىٰ هنا أنه وراء هذين المبدأين كان هناك صراع بين مفهومين. فقد كان باشيتش يفضّل ويصرّ على دولة بنظام مركزي، مما كان يعني سيطرة بلغراد وصربيا على الدولة الجديدة. أما ترومبيتش فلم يكن في وضع تفاوضي قوي ليطالب صراحة بنظام فدرالي للدولة الجديدة، ولذلك اكتفىٰ بـ «حق تقرير المصير» لكي يضمن للدولة الجديدة قيامها على الرغبة الحرة للشعوب الراغبة في الانضمام إليها، وعلى المساواة بينها وبين الصرب، أي ألا تكون الدولة الجديدة مجرد «صربيا كبيرة». ولكن يُلاحظ هنا أن اجتماع كورفو الذي وضع حجر الأساس للدولة الجديدة (يوغسلافيا اللاحقة) لم يشارك فيه أي ممثل عن البوسنة، وبالتحديد عن المسلمين هناك. ومن ناحية، كان المبدأ الأساسي في «تصريح كورفو» يشير إلى «الاتحاد القومي للصربيين والكرواتيين والسلوفينيين» أي أن الدولة المقترحة تعني ثلاثة شعوب فقط دون أي اعتراف بخصوصية البوسنويين أو المسلمين كشعب. ومع هذا، لم يكن المسلمون بالفعل غائبين عن مناقشات كورفو التي استمرت عدة أسابيع. فقد تضمن «تصريح كورفو» في فقرته السابعة ما يشير إلىٰ المساواة بين الأرثوذكسية

والكـاثوليكية والإسلام، ولكن هذا كان لأغراض دعائية في الدرجة الأولى. فبالاستناد إلى مذكرات المشاركين في اجتماع كورفو، تقدم ستويان بروتيتش S. Protić رئيس الحكـومـة للدولـة الجـديدة لاحقـاً بتصـوّر بسيط لحل موضوع المسلمين في الدولة المقترحة: «حينما سيعبر جيشنا نهر درينا سيُعطى الأتراك (المسلمين ـ م. أ) مهلة ٢٤ ساعـة وحتى ٤٨ ساعة لكي يعودوا إلى دين أجدادهم، وإذا لم يرغبوا، فإننا سنقوم بما قمنا به في زمننا في صربيا».

وهكـذا يمكن القـول إن الـدولـة الجـديدة التي برزت للوجـود في ١٩١٨/١٢/١ لم تأخـذ بعين الاعتبار أية مشاعر أو مصالح للبوسنويين أو للمسلمين هناك، ولم تعتبر أنه من الضروري لذلك وجودهم في الاجتماعات التي سبقت أو مهدت لهذه الدولة. وبالاستناد إلى «تصريح كورفو» المذكور، سميت الـدولـة الجـديدة في البـداية «مملكـة الصـربيين والكـرواتيين والسلوفينيين»، أي أنه كان واضحاً من الاسم أن الدولة الجديدة هي دولة ثلاثة شعوب فقط، وما عدا ذلك يدخل في مفهوم «الأقليات»، مع أن المسلمين في الـدولـة الجـديدة سواء في الشمـال (البوسنة) أو في الجنوب (مكدونيا وكوسوفا) كانوا يشكلون نسبة لا بأس بها من سكان الدولة الجديدة.

وكان الجيش الصربي قد دخل سراييفو في ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ حيث لقي ترحيباً كبيراً من الصربيين بطبيعة الحال، ومن المسلمين إلى حدٍّ ما نظراً لتخوفهم مما هو آت. وفي الحقيقة، لقد كان حدس المسلمين في محله، إذ أن الأيام الأولى للدولة الجديدة حملت لهم عوضاً عن المساواة التي وعدوا بهـا حملة دمـوية ضدهم شملت كل أرجاء البوسنة. وقد وصلت الملاحقة الـدموية للمسلمين في نهاية ١٩١٨ وبداية ١٩١٩ حداً دفع وزير الداخلية حينئذٍ س. بريبليتشفيتش S.Pribličević إلى القول في تقرير رسمي «إذا استمرت ملاحقة وطرف المسلمين من طرف الأرثوذكس، فهذا يمكن أن يؤدي بسرعة إلى نتائج وخيمة على العلاقات الداخلية في البلاد، وعلى مكانة الدولة في العـالم الخارجي». وقـد تصـاعـدت عشـرات البرقيات والاحتجاجات ضد

الملاحقة الدموية للمسلمين الأبرياء في القرى النائية بشكل خاص، التي كانت تطالب بالحماية من الدولة. وفي هذا الإطار وجّه «رئيس العلماء» حينئذ «جمال الدين تشاؤوتشفيتش» كتاباً مليئاً بالإحباط إلى الحكومة، حيث يذكر أمثلة كثيرة على هذه الملاحقة الدموية، مؤكداً على أن هذه الأعمال من «نتاج الأرثوذكسيين الذين يدفعهم الحقد الديني ضد المسلمين المسالمين». وفي هذا الكتاب يشير تشاؤوتشفيتش بأسىً إلى أن الحكومة إذا استمرت في موقفها اللامبالي، فسيجد المسلمون أنفسهم في «ظل إرهاب لم تعرفه البوسنة من قبل». وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات المحلية كانت تدّعي أنها لا تسيطر على الوضع، ولا تملك قوات كافية لحفظ النظام، إلّا أن أحد زعماء المسلمين ثاقب كركوت S. Karkut ذكّر السلطات أنها وجدت القوات الكافية لقمع الإضراب الذي دعا إليه الحزب الشيوعي في ١ أيار ١٩١٩، ولكنها «لا تملك القوة حين يتعلق الأمر بالمسلمين فقط». وهكذا بالاستناد إلى تقرير موثق قدّمه أحد زعماء المسلمين حينئذ (محمد سباهو) يتضح أنه في أقل من سنتين، وبالتحديد حتى ٢٨ أيلول ١٩٢٠، قُتل حوالي ألف مسلم في أرجاء البوسنة خلال عمليات الملاحقة الدموية التي كانت تجري تحت سمع وبصر الدولة الجديدة.

وفي الحقيقة، أن المسلمين في البوسنة لم يعانوا حينئذ من الملاحقة الدموية في الريف فقط، بل من الملاحقة البسيكولوجية اليومية في المدن أيضاً. فقد كان شعار «الأتراك إلى آسيا» Turci u Azijiu يُلاحَق المسلمون في كل مكان، كما أن بعض الصحف أيضاً كانت تختم مقالاتها حول المسلمين أيضاً بشعار «هاجروا إلى آسيا» Selite u Aziju . ومرة أخرى برزت هنا مرارة الربط بين المسلمين في البوسنة، وبين الأتراك في آسيا*، الذي لا يربط بينهم سوى

(*) نشأ هذا الترابط في الأصل نتيجة لانتشار الإسلام في البلقان بواسطة الأتراك العثمانيين، ولذلك، فقد أصبح تعبير «تركي» في المصادر المحلية البلقانية والأوربية يرادف تعبير «مسلم». وقد تأصّل هذا الترابط في اللغات البلقانية حتى أصبح يُقال «تتزّك» (في =

الـدين فقط، إذ أن هذه الشعـارات كانت تهيّج الشـارع الصربي ضدهم، وتشكك في شرعية وجودهم في «مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين». ولم يقتصـر الضغط البسيوكولوجي على هذا فقط، فقد كان هناك من يدعو المسلمين إلى الاعتبـار ممـا حدث، والعـودة إلى الـدين القديم الذي «خانوه» سابقـاً مع قدوم العثمـانيين إلى البلاد. وهكذا، على سبيل المثال، ذهبت جريدة «سامو اوبرافا» Samouprava من ١٩٢٥/٧/١ إلى حد القول «إن اعتناق المسلمين في البـوسنة للإسلام هو لطخة عار على الجبين الصربي». ومن الـطبيعي أن يؤدي هذا الضغط البسيوكولوجي اليومي ببعضٍ المسلمين إلى الهجرة باتجاه الشرق (تركيا). وهو الأمر الذي لم تستطع معه جريدة «بوليتيكا» المعروفة أن تكتم سرورها، وأن تدعو للاستفادة من هذه الفرصة لإعادة بعض المسلمين إلى الأرثوذكسية.

وفي هذا الوضع العصيب، قام زعماء المسلمين بأهم عمل لهم في شباط ١٩١٩، ألا وهـو تأسيس حزب منظم ومتماسك بشكل جيد يدعىٰ «منظمة المسلمين اليوغسلاف» Jugoslovenska Muslimanska Organizacija (م . م . ي JMO).

= الصربية poturciti se و poturica وفي الألبانية turk ubë ... إلخ) للدلالة على اعتناق شخص للإسـلام، أي «دين الأتـراك». وفيمـا يتعلق بالبـوسنة على وجه التحديد، فقد رأينا أن المسلمين هناك من السلاف، الذين لا تربطهم بالأتراك أية صلة إثنية، ولكن بلغراد وغيرها استغلت هذا التداخل اللغوي ـ النفسي بين «الأتراك» و«المسلمين» لتتخلص من «الأتراك» في يوغسلافيا (أي من البوسنويين والألبانيين) بتهجيرهم إلى تركيا.

وللأسف أن هذا الترابط غير واضح بما فيه الكفاية في المنطقة. وهكذا نجد أن جريدة «الرأي» (عمان ١٥/٦/١٩٩٢) تنشر تقريراً مطولاً لرويتر يرد فيه أن المسلمين في البوسنة «سلاف تحولوا إلى الإسلام على أيدي الأتراك».

بينمـا تنشر «جريدة الدستور» (عمان ٢١/٧/١٩٩٢) مقالاً مطولاً للدكتور محمد علي الفرا بعنوان «محاولة لفهم الأسباب الحقيقية للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك» يقول فيه: «إن معظم سكان البوسنة المسلمين ينتمون إلى أصول تركية».

وقـد راهن زعمـاء هذا الحـزب على دخـول الانتخابات للجمعية التأسيسية للحصول على أكبر عدد من المقاعد، مما يمكنهم من المشاركة في اللعبة السياسية لأجـل تحسين وضع المسلمين. وبالفعل فقد خاض هذا الحزب انتخابات تشرين الثاني ١٩٢٠، وخرج منها بفوز كبير، إذ حصل على ٢٤ مقعـداً، أي ٣٨٪ من كل مقـاعد البوسنة، وجاء في المركز السادس على مستـوى الـدولـة الجديدة. ونظراً للصراع في الجمعية التأسيسية حول نظام ودستور الدولة الجديدة، فقد كانت أصوات النواب المسلمين مهمة جداً لتمرير الدستور الجديد الذي كانت تريده بلغراد للدولة الجديدة. وفي هذا الإطار نشط نواب الحزب في قضيتين مهمتين:

١ ـ تعديل اسم الدولة «مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين» بشكل لا يوحي بأن هذه الدولة الجديدة للشعوب المذكورة فقط. وقد اقترح نواب الحزب منذ ١٩٢٠ اسم «يوغسلافيا» للدولة الجديدة، وهو الأمر الذي تم أخيراً في ١٩٣١.

٢ ـ السعي للحفـاظ على الهـوية أو الشخصية المتميزة للبوسنة خشية ضمّها لصربيا أو اقتسامها بين صربيا وكرواتيا. وفي هذا الإطار تمكن الحزب في اتفاق ١٩٢١، الذي سبق التصويت على الدستور المقترح، من انتزاع موافقة رئيس الحكومة باشيتش على احترام الحدود التاريخية للبوسنة خلال تنظيم إدارة الدولة.

وفي هذا الاتجـاه طوّر م. م. ي موقفـه باتجـاه المطالبة بحكم ذاتي للبوسنة، وهو الأمر الذي أثار ردة فعل قوية في الجانب الصربي. وهكذا، على سبيل المثال، ردّ البروفسور بيروفتش Perović على هذا الموقف لـ/ م. م. ي بمقال عنيف في «سربسكه ريتشي» Srpske rijeci حمل عنوان «لا نريد الحكم الذاتي للبوسنة»، وجاء فيه أن «الصربيين الأرثوذكس لم يكافحوا لحكم ذاتي بائس، بل لتوحيد هذه المناطق مع الدول الصربية المستقلة: مع صربيا

والجبل الأسود». وفي الحقيقة أن مثل هذا المقال، كان يعبر عن امتداد الموقف الصربي، والصراع الصربي ـ الكرواتي حول البوسنة منذ منتصف العشرينات، وحتى انهيار هذه الدولة في ١٩٤١. وقد كان هذا الصراع يدور حول سؤال «لمن البوسنة؟»، وكان الجواب على هذا السؤال يرتبط بموقف المسلمين. فقد كان الطرف الصربي يدّعي أن المسلمين في البوسنة هم من أصل صربي، وأن البوسنة هي مهد الشعب الصربي، كما كان الطرف الكرواتي يردّد مثل ذلك. وهكذا فقد توقف مصير البوسنة على موقف المسلمين، إذ أن الصربيين كان يمكن لهم أن يؤكدوا الهوية الصربية للبوسنة إذا كسبوا المسلمين إلى جانبهم، أي إذا أعلن المسلمون عن أنفسهم كصربيين. ومن ناحية أخرىٰ كان الطرف الكرواتي يسعىٰ إلى شيء مماثل، أي أن ينسف الادعاء الصربي بالبوسنة في حال إعلان المسلمين عن أنفسهم ككرواتيين، لأنه بهذا يصبح «الكرواتيون» أغلبية في البوسنة. أما م. م. ي، فقد ردّ على ذلك منذ ١٩٢٥ بشعار «البوسنة ليست صربية ولا كرواتية» أي أنها للبوسنويين.

وفي الواقع، لقد أثار هذا الصراع الصربي ـ الكرواتي حول البوسنة، وحول كسب المسلمين بأي شكل وبأي ثمن، مشاعر التمسك بالهوية المميزة لدى المسلمين. وفي هذه الحالة حاول المسلمون أن يجدوا لأنفسهم هوية في الانتماء إلى «اليوغسلافية» Jugoslovenstvo ، إلّا أن هذا الموقف لم يعجب زعماء الطرفين الآخرين. وهكذا، على سبيل المثال، هاجم الزعيم الصربي ميلان سرشكيتش M. Srskić هذا الموقف، لأنه «من يريدأن يكون يوغسلافياً في البوسنة فيجب عليه أولاً أن يكون صربياً أو كرواتياً». وإزاء هذا الحصار، أخذ م. م. ي يبحث عن اعتبار خاص للتعبير عن الهوية الخاصة للبوسنويين المسلمين. وفي هذا الإطار هاجمت صحف بلغراد حينئذ م. م. ي متهمة إياه بأنه يعمل على خلق «الشعب المسلم». ومع أن م. م. ي ردّ على ذلك بأن التطور التاريخي الخاص، والحياة الاجتماعية، ونفسية المسلمين الخاصة

تتطلب اعتباراً خاصاً للبوسنويين المسلمين، إلّا أنه لم تصل فيه الجرأة إلى طرح تلك الإمكانية، أي أن البوسنويين المسلمين شعب متميز عن غيره من الشعوب السلافية المجاورة. وعلى كل حال يبقىٰ الفضل لـ/ م. م. ي في أنه قطع منتصف الطريق على الأقل، إذ أنه تمكن من التأكيد على الخصوصية الإثنية للبوسنويين المسلمين، التي تنبع من تقاليدهم وثقافتهم الخاصة، وهذا ما ساهم في تماسك البوسنويين المسلمين، والاعتراف بهم لاحقاً كشعب على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى في يوغسلافيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن م. م. ي في مقاومته للضغوط الصربية لابتلاع البوسنة، وجد نفسه في حالة تقارب مع الحزبين المعارضين الآخرين، الحزب الجمهوري الفلاحي الكرواتي HRSS ، والحزب الديمقراطي السلوفيني SLS ، وأدى هذا التقارب في ١٩٢٣ إلى تشكيل «المعارضة الفدرالية» لمقاومة السياسة المركزية لبلغراد. وقد تصاعدت هذه المعارضة لسياسة بلغراد المركزية، التي أصبحت تطالب الآن بإعادة النظر في دستور ١٩٢١، وتنظيم الدولة على أسس جديدة، مما أدىٰ في النهاية إلى تحول البرلمان إلى ساحة للاغتيالات* وإلى إنهاء الملك ألكسندر العمل بالدستور وإعلان الديكتاتورية في البلاد في كانون الثاني ١٩٢٩. وفي هذا الإطار أصدر الملك «قانون حماية الدولة» الذي منع بموجبه بعض الأحزاب من النشاط كـ/ م. م. ي بحجة أنه حزب ديني.

وقد تفاقم الوضع في البلاد خلال الثلاثينات، وخاصة بعد اغتيال الملك ألكسندر في مرسيليا خلال ١٩٣٤، وأصبح انهيار الدولة مسألة وقت، مع

(*) في ١٩٢٨/٦/٢٠، قام النائب الصربي بونيشا راتشيتش P. Racić بإطلاق الرصاص على ثلاثة نواب تحت قبة البرلمان، فتوفي في الحال بافله راديتش P. Radić و د. جورو باساريتشك Dj. Basarixek ، وتوفي بعد ذلك متأثراً بجراحه ستيبان راديتش زعيم الحزب الجمهوري الفلاحي الكرواتي.

تشدد المعارضة الكرواتية في معارضتها وإصرارها على إعادة تنظيم الدولة على أسس فدرالية. إلاّ أن الأمر انتهى بشكل مفاجىء في آب ١٩٣٩ إلى حل وسط مع هذه المعارضة يقوم على منح كرواتيا فقط وضعية خاصة في الدولة اليوغسلافية (مجلس منتخب وحكومة محلية). وفيما يتعلق بالبوسنة، فقد توصل الطرفان الصربي والكرواتي إلى ما كانا يرغبان به ألا وهو تقسيم البوسنة بينهما، حيث أخذت كرواتيا حوالي ثلث البوسنة في إطار «بانوفية كرواتيا» التي برزت نتيجة لهذا الاتفاق. وقد كان هذا الاتفاق يعني تفتيت «المعارضة الفدرالية»، وبالتحديد عقد صفقة صربية ـ كرواتية من وراء ظهر البوسنويين المسلمين. إلاّ أن الأمر على كل حال لم يتطور كما يجب في هذا الاتجاه، لأن اندلاع الحرب حال دون إجراء الانتخابات للمجلس الكرواتي.

وفي غضون ذلك، برز الحزب الشيوعي اليوغسلافي بموقف متقدم إزاء البوسنة، وذلك بعد صمت دام حوالي عشرين سنة (١٩١٩ ـ ١٩٤٠). فخلال الثلاثينات بقيت منظمة الحزب ضعيفة في البوسنة لعدم وضوح موقف الحزب من مصير البوسنة ومصير المسلمين فيها، ولذلك نجد أن الحزب يحاول في ذلك الوقت تفهم الوضع في البوسنة لكسب المسلمين إلى صفه. وهكذا في قرار «الكونفرنس الخامس للحزب ـ تموز ١٩٤٠» يعترف الحزب بأن جماهير المسلمين انضمت إلى م. م. ي لأنهم أحسوا بالاضطهاد كـ «مجموعة اتنية» من قبل البرجوازية الصربية والبرجوازية الكرواتية. ومع هذه الإشارة الأولى إلى المسلمين كـ «مجموعة اتنية» ذهبت جريدة الحزب «غلاس» Glas خطوة أخرى إلى الأمام حين دعت إلى المساواة بين المسلمين والصربيين والكرواتيين في البوسنة، وأكدت على أن هذه المساواة لا يمكن أن يضمنها إلى حكم ذاتي خاص للبوسنة.

وعلى كل حال، فقد جاء هذا الموقف في وقت كان فيه الصراع السياسي بين بلغراد الراغبة في الاحتفاظ بهيمنتها على الدولة الجديدة، وبين المعارضة

الراغبة في إرساء دولة جديدة تقوم على المساواة، قد هدّ أسس هذه الدولة التي انهارت أخيراً في نيسان ١٩٤١ أمام الغزو الألماني. وفي الحقيقة أن الشعور بالسخط الذي سيطر على عدة شعوب في هذه الدولة، كالكرواتيين والسلوفينيين والمكدونيين والبوسنويين المسلمين والألبانيين، أدى إلى انهيار يوغسلافيا خلال عدة أيام كبناء كرتوني.

إلاّ أن انهيار يوغسلافيا ككيان غير مرغوب فيه من قبل عدة شعوب، ومن هؤلاء البوسنويون المسلمون، لم يؤد إلى مستقبل أفضل، بل حمل في طياته مأساة جديدة للبوسنويين المسلمين. ومما جعل المأساة مريرة هذه المرة، وقوع البوسنويين المسلمين بين نارين، بين المطرقة الكرواتية والسندان الصربي، حيث ساهم كل طرف بدوره في الإبادة التي تعرض لها البوسنويون المسلمون خلال الحرب العالمية الثانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ألمانيا رحبت حينئذ بتأسيس دولة كرواتية مستقلة موالية لها، مع ضم معظم البوسنة إلى هذه الدولة، مما كان يعني انتقال قضية البوسنة من طرف إلى طرف آخر. فقد كان بين القوانين الأولى التي أصدرتها هذه الدولة ما يسمىٰ بقانون ٣٠ نيسان ١٩٤١ حول الطابع العرقي الآري لمسلمي البوسنة، حيث اعتبر هؤلاء بقوة القانون أنهم من الكرواتيين. وهكذا، فقد تمت منذ الأيام الأولى مصادرة الشخصية الخاصة للبوسنويين المسلمين، وفُتحت معسكرات اعتقال على الطريقة النازية لاستيعاب أية معارضة ضد هذا الموقف، أو أي موقف آخر للحكومة الكرواتية المتشدّدة. وقد تعرض بالفعل الكثير من البوسنويين المسلمين للاعتقال والقتل في تلك المعسكرات المشؤومة، كما في ستاراغراديشكا Stara Gradiska وياسينوفاتس Jasenovac وغيرها. وإلى جانب البوسنويين المسلمين تعرض الصربيون واليهود والغجر إلى تصفيات دموية واسعة لا مثيل لها.

ومن ناحية أخرىٰ برزت في جبال صربيا حينئذ مجموعة مقاتلة بقيادة الجنرال دراجا ميخائيلوفيتش D. Mihajlović بعد أن رفضت الاستسلام للجيش

الألماني. وقد رحب حينئذ الملك بطرس الثاني والحكومة اليوغسلافية في المنفى (لندن) بهذه الخطوة ـ الحركة العسكرية، واعتبر الجنرال ميخائيلوفتس الممثل الرسمي لهم، وبالتحديد لإعادة توحيد يوغسلاقيا من جديد بقيادة الشرعية المتمثلة في الملك بطرس الثاني. إلاّ أن هذه الحركة اكتسبت منذ البداية طابعاً قومياً صربياً متطرفاً، وراحت «تبشر» بيوغسلاقيا جديدة خالية من العناصر «غير المرغوب فيها» التي «خانت» يوغسلاقيا في نيسان ١٩٤١، وأخذت تدعو بشكل خاص إلى «تطهير» البوسنة من المسلمين. وقد أخذت هذه الأفكار الأولية تتبلور وتتحول إلى برنامج في كتابات زعماء هذه الحركة كـ ستيفان موليفيتش S. Molijević ، وخاصة في دراسة «صربيا المتجانسة» وفي رسالته إلى دراغيشا فاسيتش D. Vasi6 حيث يقول بالحرف الواحد: «يجب تطهير الأرض من جميع القوميات غير الصربية». ولإنجاز هذا الهدف يذهب موليفتش إلى أنه «ينبغي أن يعاقب المذنبون في الحال، أما الباقون فينبغي فتح الطريق لهم: الكرواتيون إلى كرواتيا والمسلمون إلى تركيا أو ألبانيا». وقد كان زعيم هذه الحركة نفسه الجنرال ميخائيلوفيتش متعاطفاً مع هذه الأفكار، وأصدر أوامره في حالات كثيرة لتنفيذها على الأرض (انظر الملحق رقم ٢). وفي الحقيقة، لقد تعرض المسلمون في البوسنة إلى ثلاث موجات من الإبادة من قبل قوات هذه الحركة:

×× الموجة الأولى حزيران ١٩٤١ ـ شباط ١٩٤٢
×× الموجة الثانية تموز ١٩٤٢
×× الموجة الثالثة شباط ـ نيسان ١٩٤٣

وفي هذه الموجات الثلاثة تعرض المسلمون في عدة مناطق إلى إبادة كاملة راح ضحيتها الألوف. وفي الحقيقة، لقد وصل عدد ضحايا المسلمين خلال الحرب العالمية الثانية، حسب آخر الإحصائيات وأكثرها دقة إلى ٨٦ ألف ضحية، وهو ما كان يشكل ٨,١٪ من عدد المسلمين في ذلك الوقت، وبهذا كان المسلمون يحتلون المركز الثاني بعد اليهود من حيث حجم

الضحـايا إلى عدد السكـان. وتجـدر الإشارة هنا إلى أن الصربيين تعرضوا بدورهم إلى الإبـادة في كرواتيا، ووصـل عدد ضحاياهم إلى نصف مليون شخص خلال الحرب العالمية الثانية. ولكنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن زعمـاء المسلمين وقفـوا موقفـاً لا ينسىٰ سواء في الاحتجاج لدى السلطات الكرواتية ضد هذه الملاحقة والإبادة للصربيين، أو في حماية بعض الصربيين المـلاحقين. وفي هذا الإطـار اشتهر بشكل خاص الدكتور عاصم تشمرليتش A. Ćemerlić في مدينـة سربرنيتسا Srebrenica الذي أنقذ لوحده أكثر من ثمانين صربياً من النفي أو الموت المؤكد. إلّا أنه في المقابل لم يبادر أحد في بلغراد أو غيرها للاحتجاج علىٰ الإبادة التي كان يتعرض لها المسلمون في البوسنة. ومن ناحية أخرىٰ فقد كان هناك فرق كبير بين الإبادة التي كان يتعرض لها الصـربيون في كرواتيا على يد الكـرواتيين، والإبـادة التي كان يتعرض لها المسلمـون في البوسنة على يد الصربيين. ففي كرواتيا مات عدد كبير من الصـربيين في معسكـرات الاعتقـال حيث لا توجـد أية علاقة بين الضحية والجلاد، إذ أن الضحية كان مجرد رقم لا يعني شيئاً بالنسبة للجلاد، بينما قُتل معظم المسلمين في البوسنة في أراضيهم وبيوتهم ودروبهم من قبل من يعرفهم، أي أن الجلاد كان يعرف جيداً الضحية ويقتلها على هذا الأساس.

وفي هذه الظروف المأساوية في خضم الحرب العالمية الثانية، تبلورت في البلاد حركتان تسعيان إلى إعادة توحيد يوغسلاقيا من جديد بعد أن توزعت على أكثر من دولة. وقد كانت الحركة الأولى هي تلك التي قادها الجنرال ميخائيلوفتش. أما الحركة الأخرى، فقد قادها الحزب الشيوعي اليوغسلافي بزعامة تيتو منذ تموز ١٩٤١، إلّا أنها ربطت ذلك بتصور جديد ليوغسلاقيا يستفيد من التجربة الأولى الفاشلة (١٩١٨ ـ ١٩٤١). وقد قام هذا التصور على المساواة بين الشعوب اليوغسلافية، وأخذ يتجه بالتدريج نحو الفدرالية التي أُقـرت كمبـدأ ليوغسلاقيا البديلة في الاجتماع الثاني لمجلس التحرير الوطني اليوغسلافي المناهض للفاشية، الذي انعقد في يايسه Jajce بالبوسنة

في ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣. وقد أعقب ذلك إعلان الوحدات الفدرالية التي ستتألف منها يوغسلافيا المقترحة، ومن ذلك «كرواتيا الفدرالية» و «سلوفينيا الفدرالية» و «البوسنة الفدرالية» التي أُعلنت في ١ تموز ١٩٤٤.

وعلى الرغم من تحفظ أو شكوك معظم المسلمين في قيادة الحزب الشيوعي، إلاّ أن الخيار بين هاتين الحركتين المسلحتين اللتين تسعيان إلى إعادة توحيد يوغسلافيا، واللتين التحمتا في صراع لا هوادة فيه، لم يترك مجالاً كبيراً للتفكير. ففي الوقت الذي كانوا يتعرضون فيه للإبادة، ويهدّدون بالترحيل إلى تركيا، وجد البوسنويون المسلمون من يعدهم بالمساواة مع الشعوب الأخرى، وبالحفاظ على البوسنة كوحدة فدرالية متميزة في دولة يوغسلافية جديدة. وعلى كل حال، وبغض النظر عن رغبة البوسنويين المسلمين، فقد تحولت البوسنة بسبب ظروفها الطبيعية (الجبالالمغطاة بالغابات) إلى معقل ومصدر قوة لأنصار تيتو، كما أن شخصية تيتو العسكرية والسياسية، والأوضاع الإقليمية والدولية ساهمت في ترجيح كفة أنصار تيتو الذين نجحوا في المجال العسكري حتى منتصف ١٩٤٥، وفي المجال السياسي في انتخابات تشرين الثاني ١٩٤٥ للجمعية التأسيسية، التي أعلنت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٥ ولادة يوغسلاقيا الجمهورية الفدرالية.

الفصل السادس

يوغسلافيا الفدرالية:
ولادة أمة جديدة وبداية مأساة جديدة

على الرغم من أن يوغسلافيا الجديدة، الجمهورية الفدرالية، كانت تبدو في أيامها الأولى أفضل من تلك السابقة، إلّاأنها لم تكن كذلك بالنسبة للجميع، وخاصة للبوسنويين المسلمين. فقد كان الخيار الفدرالي، الذي كان يمثله أنصار تيتو، يرفع شعار المساواة بين الشعوب اليوغسلاقية بشكل عام ودون تحديد، وكان مما شجع المسلمين على التعاطف مع هؤلاء الأنصار (البارتيزان) والالتحاق بقواتهم العسكرية أن قيادة الحزب الشيوعي في البوسنة كانت قد اقتربت كثيراً من الاعتراف بالبوسنويين كشعب. فقد أخذت تلك القيادة تستعمل تعبيراً جديداً لدى الإشارة إلى البوسنة، ألا وهو «شعوب البوسنة»، الذي كان يعتبره البوسنويون المسلمون أنه يشملهم، كما أخذ تعبير «المسلمون» بالميم الكبيرة Muslimani * يستعمل أيضاً دلالة على وجود شعب متميّز. ولكن حين استقرت الأور في ١٩٤٦ بيد السلطة الجديدة، التي كان يحتل فيها مراكز مؤثرة الصربيون والمونتمغريون، بدأت بعض الأمور تتبلور بشكل غير متوقع. فقد تأسست يوغسلاقيا الفدرالية الجديدة من ست

(*) في اللغة الصربوكرواتية، التي تستعمل في صربيا وكرواتيا والبوسنة والجبل الأسود، يتم تمييز أبناء الشعب الواحد باستعمال الحرف الكبير كـ «عربي» Arap . . إلخ. ولذلك فـ «مسلم» بالميم الكبيرة Musliman تعني شخصاً ينتمي إلى شعب معين، بينما «مسلم» بالميم الصغيرة Musliman تعني أي مسلم في العالم.

جمهوريات (صربيا، كرواتيا، البوسنة، الجبل الأسود، سلوفينيا، ومكدونيا)، حيث أن كل جمهورية كانت تعبيراً تاريخياً عن شعب من الشعوب اليوغسلافية باستثناء البوسنة التي كانت تضم ثلاثة شعوب أو ثلاثة أطراف متمايزة (البوسنويون المسلمون، والصربيون، والكرواتيون). ولذلك حين آن الأوان لوضع دستور لكل جمهورية، جاءت المناقشات حول دستور البوسنة لتكشف الرغبة في التراجع عن بعض المواقف المعلنة خلال الحرب.

وفي الحقيقة، لقد كانت السلطة الجديدة في السنوات الأولى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ تستلهم مواقفها من الفكر الماركسي ـ اللينيني ـ الستاليني، ولذلك فهي في تعاملها مع قضية البوسنة والاعتراف بالبوسنويين المسلمين كانت تبحث عن أساس نظري يسمح لها بذلك. ومن ناحية أخرى فقد كشفت السنوات الأولى عن وجود مؤثر صربي ـ مونتمغري في زعامة الحزب والدولة، ولذلك فقد انبعثت من جديد الحساسية الصربية إزاء قضية البوسنة. وهكذا فقد عاد الحديث ثانية حول البوسنويين كمجرد «سكان دون خصائص قومية»، وبالتالي ضرورة تعبيرهم عن أنفسهم من الناحية القومية كصربيين أو ككرواتيين. وقد اتضح هذا من مناقشة مشروع دستور البوسنة الذي طرح في ١٩٤٦. فقد كان مشروع الدستور يربط وجود البوسنة بـ «التعبير الحر عن رغبة شعوبها»، أي كما كان يُفهم من هذا التعبير خلال الحرب الشعوب الثلاثة التي كانت تكوّن سكان البوسنة، إلاّ أن السلطة تدخلت لتصبح هذه الفقرة من الدستور «التعبير الحر عن شعبها دون تمييز في القومية أو الدين». ومن ناحية أخرى لم يسمّ الدستور الجديد للبوسنة الشعوب المكونة لهذه الجمهورية، على عكس دساتير الجمهوريات الأخرى، ولكنه وردت إشارة إلى أن «الأقليات القومية تتمتع بحق وحماية ثقافتها وتطورها وحرية استعمال اللغة».

وقد اتضح هذا الانعطاف الجديد إزاء البوسنويين المسلمين مع اقتراب الإحصاء الأول للسكان الذي جرى بعد الحرب، أي في ١٩٤٨. فقد ازدادت

الضغـوط من كل جانب على البـوسنـويين المسلمين للتعبير عن أنفسهم كصربيين أو ككرواتيين، أو حتىٰ كمونتمغريين، وقد كان لذلك مغزاه الكبير كما في سنوات يوغسلافيا السابقة (١٩١٨ ـ ١٩٤١). وطالما أن الصربيين والمونتمغريين كان لهم نفوذ كبير في السلطة خلال السنوات الأولى، فقد كان الصربيون يطمحون بواسطة تعزيز ضغوطهم أن يؤكدوا الطابع الصربي للبوسنة من خلال هذا الإحصاء. إلّا أن البوسنويين قاوموا كل هذه الضغوط، وفضّل معظمهم أن يشيروا إلى أنفسهم كـ «غير محددين من الناحية القومية»، أي بالتعبير المشؤوم في ذلك الوقت nacionalno neopredeljeni . وقد تكرر هذا الأمر أيضاً مع الإحصاء الثاني الذي جرىٰ في ١٩٥٣، والثالث الذي جرىٰ سنة ١٩٦١. ولا شك أن هذا الوضع الذي وجد فيه البوسنويون المسلمون أنفسهم لم يعد يشعرهم بالمساواة التي وعدوا بها خلال الحرب العالمية الثانية، وأخذ هذا يبعث فيهم مشـاعر الغبن وسط الشعارات التي كانت توحي بالعكس، ويتطور هذا إلى نوع من الضيق والتململ.

وقد جاءت مناقشات مشروع الدستور الجديد المقترح للبلاد خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ لتقـدم فرصـة للتعبير عن هذا الضيق، وللتـأكيد على الاعتـراف بالبوسنويين المسلمين كشعب متساو مع بقية الشعوب اليوغسلافية.

وقـد انتهـز تيتـو في مطلع ١٩٦٣ فرصـة للتدخل حول هذا الموضوع المطروح إلى جانب البوسنيين السملمين حين قال «لكل واحد أن يكون ذلك الذي يشعر به في نفسه، وليس لأحد الحق في أن يفرض على الآخر أي انتماء قومي». ولا شك أن هذا التدخل من فوق ساهم حينئذ في التوصل إلى حل ما لصـالـح البوسنويين المسلمين. فقد حمل الدستور الجديد بصيغته النهـائية (دستـور ١٩٦٣) تغييراً مهمـاً حين عرّف يوغسلافيا بأنها «مجموعة الشعوب والقوميات المتساوية»، كما أنه أوضح في بند آخر أن «المواطن ليس ملزماً بالتعبير عن انتمائه لأية قومية». وبالاستثناء إلى هذا حدث تغيّر مهم سيكـون له تأثيره على مستقبـل البـوسنـة ويوغسـلافيا، ألا وهـو الاعتـراف

بالبوسنويين المسلمين كشعب متساو مع بقية الشعوب اليوغسلافية.

وقد تعثّر هذا الاعتراف لعدة شهور بسبب الاسم الذي يجب أن يُسمىٰ به هذا الشعب. فالبوسنويون المسلمون كانوا يفضلون أن يُسمىٰ هذا الشعب باسمه أي «الشعب البوسنوي»، إلّا أن تعبير «بوسنوي» كما رأينا لم يعد يعبّر عن غالبية السكان في البوسنة، ولا يمكن أن يشمل الصربيين في البوسنة، لأن هذا يخرجهم عن الانتماء للبوسنة. ولذلك وجد الحل أخيراً في تسمية هذا الشعب بـ «الشعب المسلماني» Muslimanski narod ، وأصبح أفراد هذا الشعب يسمون «مسلمون» بالميم الكبيرة Muslimani لتمييزهم عن «المسلمين» الآخرين بالميم الصغيرة muslimani . ونتيجة لهذا، فقد تم حينئذ تغيير رمز الدولة اليوغسلافية الذي كان يتكون من رزمتي قمح وخمس شعلات ترمز إلى الشعوب اليوغسلافية الخمسة المعترف بها (الصربي والمونتمغري والمكدوني والكرواتي والسلوفيني)، بينما أصبحت الآن ست شعلات ترمز إلى ستة شعوب يوغسلافية.

وقد حدث تغير آخر ومهم خلال ١٩٦٦ في قمة السلطة، إذ أزاح تيتو حينئذ نائبه ألكسندر رانكوفيتش A. Ranković الرجل الثاني في البلاد مع مجموعة كبيرة من أنصاره، بعد اتهامه بكل التجاوزات التي حدثت في يوغسلاقيا ضد المسلمين سواء في البوسنة، أو في مكدونيا وكوسوفا. وفي الحقيقة، لقد كان رانكوفيتش يمثل البلوك الصربي ـ المونتمغري المتشدد في السلطة، والذي تمكن بالتدريج من السيطرة على أجهزة المخابرات حتى أصبحت دولة ضمن دولة. وبعد هذا الانعطاف المهم حدثت تعديلات دستورية خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ أعطت الجمهوريات مزيداً من الاستقلالية عن بلغراد. ويُعتقد هنا أن تيتو أصبح بعد هذه التغيرات يعتمد الآن على البلوك الكرواتي ـ السلوفيني ـ البوسنوي ـ الألباني لمواجهة البلوك الصربي ـ المونتمغري المركزي النزعة.

ومع هذه التغيرات جاء إحصاء ١٩٧١ الذي طال انتظاره ليكشف عن

تطور مهم في البوسنة ويوغسلافيا. فحسب هذا الإحصاء قفز المسلمون بالميم الكبيرة Muslimani إلى المرتبة الأولى بعد أن بلغ عددهم ٤٣٠ ٤٨٢ ١، أو ٣٩,٥٧٪ من إجمالي السكان في البوسنة، وجاء بعدهم الصربيون الذين وصل عددهم إلى ١٤٨ ٣٩٣ ١ أو ١٩, ٣٧٪، وأخيراً الكرواتيون بعددهم البالغ ٧٧٢٤٩١ أو ٢٠,٦٢٪. وتكمن أهمية هذا الإحصاء في أنه وفّر لأول مرة حرية التعبير عن الذات للبوسنويين المسلمين، وحوّل البوسنويين المسلمين من مجموعة هامشية إلى أكبر شعب من حيث الحجم في البوسنة، مما كان يعني حق هذا الشعب في تولي مسؤولية البوسنة بشكل ينسجم مع حجمه الحقيقي الذي اتضح الآن. وفي الحقيقة لقد كانت السبعينات «السنوات الذهبية» بالنسبة للبوسنويين المسلمين، سنوات الانبعاث الروحي - الثقافي والقومي والسياسي. وهكذا فقد برز من بين البوسنويين المسلمين جيل جديد من الزعماء والمثقفين الذين اشتهروا على المستوى اليوغسلافي والدولي. ومن هؤلاء يكفي أن نذكر هنا جمال بيديتش الذي كان أول بوسنوي مسلم يتولى رئاسة الحكومة اليوغسلافية (١٩٧٢)، والذي ساهم كثيراً في توطيد العلاقات بين يوغسلافيا والعالم العربي والإسلامي.

وفي ١٩٧٤ جرى إقرار دستور جديد في يوغسلافيا، ألا وهو الدستور الذي أعطى الجمهوريات صلاحيات واسعة حتى أصبحت صربيا أقرب إلى الكونفدرالية. وإلى جانب هذا، فقد حمل دستور ١٩٧٤ تغييراً مهماً يتمثل في منح إقليمي كوسوفا وفويفودينا، اللذان كانا يتمتعان بالحكم الذاتي في إطار جمهورية صربيا بصلاحيات واسعة جعلت كل واحد منهما وحدة فدرالية على قدم المساواة مع الجمهوريات الست في يوغسلافيا. وهكذا، مع هذا الدستور، يمكن القول إن يوغسلافيا جديدة قد ولدت، إذ أصبحت الدولة اليوغسلافية الآن تتألف من ثماني وحدات فدرالية متساوية، ولكل وحدة دستور وبرلمان ورئاسة، ويمثل كل وحدة عضو في مجلس للرئاسة الجماعية حيث يتولى كل عضو، حسب دور متفق عليه، رئاسة يوغسلافيا لسنة واحدة. وفي

هذا الإطـار الجديد، الذي تميّز ببروز النزعة القوية للاستقلالية الاقتصادية والقـومية والثقـافية لكـل وحـدة فدرالية، برز في القاموس اليوغسلافي تعبير جديد. وهكذا بعد الحديث عن شعب واحد بثلاثة أسماء في يوغسلافيا الأولى (الشعب الصربي ـ الكرواتي ـ السلوفيني) انتقل الحديث في يوغسلافيا الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٤) إلى «شعوب يوغسلافية» خمسة ثم ستة، بينما نجد بعد ١٩٧٤ تعبير «الأمة» nacija ، بل أصبحوا كغيرهم يشيرون إلى أنفسهم بـ «الأمة المسلمانية» Muslimanska nacija .

وقد جاء بعد ذلك إحصاء ١٩٨١ ليكشف أكثر عن مغزى هذه التغيرات التي حدثت في يوغسلافيا خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤. فقد كشف هذا الإحصاء عن ارتفاع كبير في عدد المسلمين بالميم الكبيرة Muslimani في البوسنة، حتى إن عددهم وصـل إلى ١٦٣٠٠٣٣، أي ما يوازي ٤٠٪ من إجمـالي عدد السكان في البوسنة. أما الصربيون فقد انخفض عددهم حسب هذا الإحصاء إلى ٧٣٨ ٣٢٠ ١. وهكـذا، إن أهم ما أبـرزه الإحصـاء على المستـوى اليوغسلافي تناقص عدد الصربيين بعد عشر سنوات (١٩٧١ ـ ١٩٨١) وارتفاع كبير في عدد المسلمين. وفي الحقيقة أن هذا المؤشر يمكن أن يكون مفتاحاً لفهم التـطورات الـلاحقـة التي أوصلت إلى المأساة التي لحقت بالبوسنة. وهكذا، فقد كان الصربيون في البوسنة حسب إحصاء ١٩٦١ يبلغون ٠٥٧ ٤٠٦ ١ أو ٤٢,٨٩٪ من إجمالي عدد السكان، أي أنهم كانوا يمثلون أكبر شعب في البوسنة من حيث الحجم، بينما كان البوسنيون المسلمون في هذا الإحصاء يمثلون «مجموعة غير متبلورة من الناحية القومية» أو هامشية بعبارة أخرى. ولا شك أن البلوك الصربي ـ المونتمغري، الذي كان له نفوذ كبير في السلطـة في نهاية الأربعينات وطيلة الخمسينات، ساهم في ترجيح كفة الجـانب الصـربي في البوسنة، حتى أصبح الصربيون هناك يتولون المراكز الأسـاسية في السياسـة والاقتصاد والثقافة، بالإضافة إلى أجهزة المخابرات

بطبيعة الحال. وقد كان من المفروض أن يؤدي كل هذا بالتدريج إلى التأكيد على الطابع الصربي للبوسنة، حيث إن العرف والواقع في يوغسلافيا كان يترك للشعب الذي يمثل الأغلبية في كل جمهورية المسؤولية الأولى في تلك الجمهورية، كما هو الأمر مع الكرواتيين في كرواتيا (٧٥٪) والمكدونيون في مكدونيا (٦٥٪) الخ. ولكن بعد التطورات التي حدثت في الستينات، والتي أضعفت البلوك الصربي ـ المونتمغري، وسمحت لأول مرة للبوسنويين المسلمين بالتعبير عن أنفسهم بحرية، تراجع بعض من كانوا قد أعلنوا عن أنفسهم كـ «صربيين» في إحصاء ١٩٦١ تحت الضغوط الحزبية والمخابراتية، كما أن بعض الصربيين فضّل أن يغادر البوسنة ويذهب إلى بلغراد بعد شعورهم بأنهم خسروا المكانة المميزة التي كانت لهم في البوسنة حتى ذلك الحين.

وفي الواقع، لقد كانت «قضية البوسنة» من أهم القضايا التي استغلتها المعارضة الصربية ضد تيتو في حياته وضد «يوغسلافيا التيتوية» بعد وفاته (١٩٨٠). فقد أخذت هذه المعارضة تشيع بالتدريج أن «خسارة» البوسنة ضربة قاصمة للشعب الصربي، وحلقة من حلقات «المؤامرة» لتحجيم دور صربيا في يوغسلافيا. وقد رأينا سابقاً كيف أن دستور ١٩٧٤، الذي أُعدّ لمرحلة ما بعد تيتو، يوضح إلى أي حد تغيرت يوغسلافيا خلال عدة سنوات، فقد أصبحت صربيا الآن مجرد وحدة فدرالية متساوية مع سبع وحدات فدرالية أخرى، ولا تملك إلّا صوتاً واحداً في مجلس الرئاسة في مواجهة سبعة أصوات، وليس لها حق التدخل في «الشؤون الداخلية» للوحدات الفدرالية الأخرى. وهكذا بعد أن كانت صربيا تسيطر على أكثر من نصف يوغسلاقيا (صربيا مع كوسوفا وفويفودينا والبوسنة والجبل الأسود) وتؤثر في النصف الباقي، وجدت نفسها تمثل الأقلية في وجه غالبية غير متعاطفة معها نظراً للإرث السابق المتراكم سواء من يوغسلافيا الأولى (١٩١٨ ـ ١٩٤١) أو من يوغسلافيا الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٦٦). وهكذا أخذت المعارضة تشيع عبر الشارع أن صربيا

تحولت إلى «ضحية» لـ «يوغسلافيا التيتوية»، وأن «الصربيين» أصبحوا ضحية التحالف الجديد الكاثوليكي (الكرواتي ـ السلوفيني) ـ المسلم (البوسنوي ـ الألباني). وفي البداية كانت هذه الأفكار حول «المؤامرة» على صربيا والشعب الصربي تُطرح في البيوت وزوايا الشوارع، ولكنها أخذت منذ ١٩٨١ تنطلق في صفحات بعض الجرائد والمحلات البلغرادية، وخاصة «بوليتيكا» Politika و «نين» Nin و «دوغا» Duga . . إلخ.

وكانت يوغسلافيا حينئذ (١٩٨٠ ـ ١٩٨١) قد انزلقت في أزمتها الاقتصادية التي تردّى معها بشكل مفاجىء الوضع المعيشي للسكان، مما خلق التربة الملائمة لتقبل أفكار من هذا النوع حول «التآمر» و «الخطر» على الشعب الصربي. وهكذا أصبحت الصحافة البلغرادية، وخاصة تلك المذكورة، تبحث وتضخّم وتختلق كل ما يساعدها على إثبات وجود ذلك «الخطر» على الشعب الصربي، وذلك «التحالف الكاثوليكي ـ المسلم» ضد صربيا. ومن القضايا التي أصبحت مفضلة في الصحافة الصربية في ذلك الحين الإسلام و «الخطر الإسلامي» على يوغسلافيا. وهكذا، فقد وجدت الصحافة الصربية «قضية» أخرى تثيرها ضد تيتو، ألا وهي سياسة تيتو في تعزيز التعاون مع البلاد العربية والإسلامية خلال السبعينات، التي أصبحت مسؤولة الآن عن «إدخال» و «إنعاش» الإسلام في يوغسلافيا (انظر الملحق رقم ٤). وقد تصاعدت تعبئة الشارع الصربي بهذه المشاعر بعد «محاكمة سراييفو» المشهورة (تموز ـ آب ١٩٨٣)، التي دعيت بـ «محاكمة المثقفين المسلمين»، و «محاكمة الأصوليين المسلمين»، والتي اتضح بعد ذلك أنها كانت مفبركة تماماً على النمط الستاليني (انظر الملحق رقم ٣).

وهكذا، في إطار هذه الحملة المنسقة، بعد أن كان افتتاح كلية الشريعة الإسلامية في سراييفو ١٩٧٧ يمثل رمزاً للانفتاح على المسلمين في عهد تيتو، أصبحت هذه الكلية تعتبر مصدر الـ «خطر الإسلامي» الذي يهدد يوغسلافيا.

وللتأكيد على هذا «الخطر» الذي يهدد كل يوغسلافيا، تسابقت الصحف البلغرادية المذكورة في الكشف عن جانب آخر لـ «الخطر الإسلامي» يتمثل في معدل الإنجاب العالي لدى المسلمين في يوغسلافيا الذي سيجعل المسلمين في يوغسلافيا، بالاستناد إلى «إحصائيات» و «علماء» معروفين يقفزون من ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من سكان يوغسلافيا بعد نصف قرن. وفي الواقع لم يعد يمر يوم من تلك الأيام دون أن تحفل الصحافة البلغرادية بأخبار وقضايا وأرقام من هذا النوع، حتى أصبح الشارع الصربي معبأً تماماً ومستعداً لتقبل «المنقذ» أو «الزعيم» التاريخي.

وبالفعل، لقد برز هذا «المنقذ» في شخص سلوبودان ميلوشيفتش S. Milosević في ١٩٨٦، الذي لم تكن تنقصه الموهبة الخطابية الضرورية في هذه الحالة. وقد صعد ميلوشيفتش في قيادة الحزب الشيوعي في صربيا، وقام بـ «انقلاب» معروف في ١٩٨٧ للإطاحة بالمعارضين لـ «الخط المتشدد» الذي راح يدعو له. وبعد سيطرته على قيادة الحزب، أجرى تغييرات كبيرة في وسائل الإعلام (صحافة وتلفزيون) لكي لا يفسح فيها المجال لأي رأي آخر. وهكذا، فقد صعد ميلوشيفتش وربط مصيره بما كان يدعو إليه من «توحيد صربيا» و «بعث صربيا».. إلخ. وقد ركّز ميلوشيفتش على قوته في البداية لـ «استرداد» أو ضمّ كوسوفا ثانية إلى صربيا. وقد تصاعد ضغط ميلوشيفتش مع اقتراب الذكرى الـ ٦٠٠ لـ «معركة كوسوفا» ١٣٨٩ ـ ١٩٨٩، وهي المناسبة التي أثارت مشاعر قومية ـ دينية محمومة في الجانب الصربي. وهكذا بدا أن الصربيين الذين خسروا المعركة أمام العثمانيين المسلمين سنة ١٣٨٩ سيعوضون ذلك الآن بكسب هذه المعركة ضد الألبانيين المسلمين في ١٩٨٩. وقد تمكن ميلوشيفتش، نتيجة لاستخدام الترهيب والتهديد على المستوى اليوغسلافي، أن يكسب هذه المعركة، وأن يحتفل بشكل استعراضي لا يوصف بـ «استرداد» كوسوفا في الذكرى الـ ٦٠٠ بالذات للمعركة التي كانت قد حطمت صربيا حينئذ (٢٨ حزيران ١٣٨٩). وما يهمنا هنا أن هذه

الحملة المحمومة لـ «استرداد» كوسوفا و «إعادة توحيد صربيا» قد ساهمت كثيراً في بعث المشاعر التاريخية الكامنة ضد المسلمين، وتحويل هذه المشاعر المنبعثة في اتجاه ـ نصر آخر: البوسنة.

وفي هذه الحالة، أخذ الخوف ينتشر في الجمهوريات الأخرىٰ في يوغسلافيا من ما بعد البوسنة. فقد نجح ميلوشيفتش حتى ذلك الحين في «توحيد صربيا» أي إخضاع الوحدتين الفدراليتين المجاورتين (كوسوفا وفويفودينا) لمشيئة بلغراد، وشجع ظهور تيار مونتمغري متعاطف مع صربيا في الجبل الأسود (مونتغرو)، وأصبح الآن يهدد البوسنة. وهكذا، فقد أصبحت البوسنة الآن تشكل مفترق طرق بالنسبة لمستقبل يوغسلافيا: ففي حال نجاح ميلوشيفتش في البوسنة كما في كوسوفا، فهذا يعني أنه سيطر على أكثر من نصف يوغسلافيا، وسيواجه في هذه الحالة بسهولة كرواتيا وسلوفينيا لكي يسيطر على كل يوغسلافيا. وهكذا فقد دفع هذا الخطر جمهوريات البوسنة وكرواتيا وسلوفينيا إلى تشكيل جبهة معارضة في وجه ميلوشيفتش تطالب بإصلاحات دستورية ـ سياسية في يوغسلافيا، خاصة بعد أن سمحت هذه الجمهوريات بتعددية سياسية وانتخابات جديدة على أساس هذه التعددية. وهكذا، وصلت الأمور إلى طريق مسدود في ١٩٩٠، وهددت كرواتيا وسلوفينيا بالانسحاب ـ الانفصال من الاتحاد اليوغسلافي في حال عدم الموافقة على الإصلاحات المطلوبة. وفي الحقيقة، لقد بقيت قيادة البوسنة معتدلة في هذا الاتجاه، وظلت تحاول التوفيق بين كرواتيا وسلوفينيا من ناحية وصربيا من ناحية أخرىٰ، لأنها كانت تعرف مسبقاً أن انفصال ـ انسحاب هاتين الجمهوريتين سيعني انهيار الاتحاد اليوغسلافي، وأن هذا الانهيار سيكلف البوسنة غالياً. وفي الواقع أن إعلان كرواتيا وسلوفينيا عن رغبتهما في الانسحاب ـ الانفصال في ١٩٩١ لم يترك أي خيار آخر أمام البوسنة، لأنها لا يمكن لها أن تواجه بمفردها «اندفاع» ميلوشيفتش العنيف للسيطرة علىٰ ما بقي من يوغسلافيا.

وعلى الرغم من أن قيادة البوسنة تباطأت في إعلان الرغبة في الانسحاب

ـ الانفصال من الاتحاد اليوغسلافي المنهار، وحرصت على إجراء استفتاء دستوري حول ذلك، إلّا أن كل هذا لم ينقذها من المصير المعد لها. وفي الواقع أن قيادة البوسنة وجدت في الموقف الدولي إزاء سلوفينيا وكرواتيا، وتدخل الأمم المتحدة، ما يشجعها على إعلان الانسحاب ـ الانفصال، وخاصة بعد أن وعدت باعتراف فوري أوربي ودولي. وقد اعتقد قادة البوسنة، وهنا يكمن خطأهم، أن الاعتراف الأوبي القوي والفوري بهم سيحول دون أي تدخل صربي في البوسنة. إلّا أن الأحداث اللاحقة أوضحت أن في الأمر «مصيدة»، إذ أعطيت الحرية لصربيا في الأسابيع الأولى لتتدخل وتقلب الأمور على الأرض، وذلك بواسطة التهجير و «التطهير» حتى أصبحت القوات الصربية تسيطر على ثلثي البوسنة بعد طرد حوالي مليون بوسنوي مسلم، وانتهت الأمور بادعاء العجز عن التدخل الدولي بسبب «تعقد» الموقف على الأرض.

وفي الواقع أن ما حدث ويحدث الآن في البوسنة لا يمكن أن يفهم إلّا بالاستناد إلى الماضي الصربي ـ اليوغسلافي. فقد رأينا كيف أن «مشروع» غراشانين في ١٨٤٤ قد راهن منذ ذلك الحين على تحالف صربيا مع أوربا الغربية، وهو المشروع الذي بقي يحرك سياسة صربيا حوالي قرن من الزمن (١٨٤٤ ـ ١٩٤١). وبعد «مشروع» غراشانين نجد أن «مشروع» ميلوشيفتش الجديد يراهن على أوربا الغربية لدعم صربيا فيما تقوم به لـ «إنقاذ» أوربا من «الخطر الإسلامي». فقد استمر ميلوشيفتش منذ ١٩٨٦ يضخم «الخطر الإسلامي» الكامن في يوغسلافيا، ويطرح نفسه بالتالي كـ «منقذ» لأوربا أيضاً، وليس لصربيا فقط من «الخطر الإسلامي». وفي الحقيقة أن أوربا الغربية أخذت تجد نفسها محصورة بين مد أصولي إسلامي في شمال أفريقيا، وبين «خطر» مستقبلي في أوربا الجنوبية الشرقية يتمثل في جيب إسلامي متماسك ومتوسع باستمرار (٥ ملايين مسلم في يوغسلافيا سنة ١٩٩٠ و ١٠ ملايين في ٢٠١٠، بالإضافة إلى نصف هذا العدد في ألبانيا المجاورة). ومن هنا، ليس

من المستغرب أن يثير تحريض ميلوشيفتش بعض الصدى وبعض التجاوب في أوربا الغربية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن أوربا الغربية ليست الجهة الوحيدة التي كانت تتعاطف مع «مشروع» ميلوشييفتش ضمن الدوافع المذكورة، بل هناك أيضاً جهة غير أوربية كان يناسبها توسيع هذا «المشروع» لأنه ينشر في قلب أوربا مشاعر الحقد العنصري والديني ومخاطر التمزيق والتفتيت في ١٩٩٢ بالذات، في «سنة الوحدة الأوربية»!